أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية دراسة نظرية وميدانية

The Impact of The Disclosure of Sustainable Development Activities on the Quality of Financial Reports in Saudi Banks Theoritcal and Field Study.

د. ياسر أحمد الجرف•

مستخلص

أصبحت التنمية المستدامة بعداً هاماً فى أداء البنوك يجب تضمينه فى المعايير المحاسبية، والتوكيد عليها من جانب مراجع مستقل رغم أن معظمها بيانات غير كمية، حتى تصبح البنوك ملزمة بالتقرير والإفصاح عن هذه البيانات.

ورغم صدور معايير كثيرة للتقارير المالية الدولية والسعودية إلا أنها لم تتضمن مبادئ التنمية المستدامة مما يعد فجوة فى هذه المعايير، لذلك يجب إضافة الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاجتماعية، البيئية، الإقتصادية) إلى تلك المعايير لدعمها وحتى تكون متكاملة وشاملة.

لذلك أقترح الباحث إطار يتضمن إضافة أبعاد المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية والبيئية ضمن مسؤليات الإدارة العليا فى البنوك حتى تصبح التقارير المالية أكثر شمولاً وجودة للمستفيدين منها، وذلك لتحقيق الرشد فى إتخاذ القرارات الإقتصادية وتنشيط سوق رأس المال وبالتالى زيادة قيمة البنك.

وقام الباحث بتحليل التقارير المالية لعينة من البنوك السعودية، وأتضح أن هناك تفاوت واضح بين البنوك فى التقرير والإفصاح عن بيانات المسئولية الاجتماعية والبيئية لأنها تعتبر بيانات إختيارية، بالاضافة إلى التفاوت فى الإفصاح عن عناصر البعد الإقتصادى أيضا.

ووجد الباحث أن هناك علاقة معنوية بين الإفصاح عن عناصر البعد الإجتماعى وعناصر جودة التقارير المالية، وكذلك علاقة معنوية بين الإفصاح عناصر البعد الإقتصادى وعناصر جودة التقارير المالية،ولكن لم يجد الباحث علاقة معنوية بين الإفصاح عناصر البعد البيئي وعناصر جودة التقارير المالية ، وهذا ما يؤيد الإطار المقترح لتضمين أبعاد المسئولية الاجتماعية والبيئية ضمن مسؤليات إدارة البنوك السعودية لكى تصبح بيانات الزامية يجب أن تقرر وتفصح عنها البنوك مما يحسن من قيمة البنوك وزيادة جودة التقارير المالية لهذه البنوك، وبالتالى تنشيط سوق رأس المال وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى.

الكلمات المفتاحية للبحث

التنمية المستدامة–جودة التقارير المالية

• أستاذ مساعد بقسم المحاسبة–كلية التجارة، جامعة طنطا.

Abstract

Sustainable development has become an important dimension in the performance of banks. It should be included in the accounting standards and confirmed by an independent auditor, although most of them are non-quantitative, so that banks are obliged to report and disclose these data.

Although there are many standards for international financial reporting and in Saudi Arabia, they did not include the principles of sustainable development, which is a gap in these standards. Therefore, the three dimensions of sustainable development (social, environmental and economic) should be added to these standards to support them and to be integrated and comprehensive.

Therefore, the researcher proposed a framework that includes adding the dimensions of accounting for social and environmental responsibility within the responsibilities of the senior management in banks so that the financial reports become more comprehensive and quality for the beneficiaries, in order to achieve the rational in making economic decisions and activating the capital market and thus increase the value of the bank.

The researcher analyzed the financial reports of a sample of Saudi banks. It was found that there was a clear discrepancy between the banks in the report and the disclosure of social and environmental responsibility data because they are considered as optional data, in addition to the discrepancy in the disclosure of elements of the economic dimension as well.

The researcher found that there is a significant relationship between the disclosure of elements of the social dimension and the quality of the financial reports, as well as a significant relationship between the disclosure elements of the economic dimension and the quality of the financial reports, but the researcher did not find a moral relationship between the disclosure elements of the environmental dimension and the quality of financial reports, Proposed to include the dimensions of social and environmental responsibility within the responsibilities of the management of Saudi banks to become mandatory data must be decided and disclosed by banks, which improves the value of banks and increase the quality of financial reports of these banks, and thus activate the capital market and achieve development Of economic and social at the national level.

1- مقدمة:

حاول بعض الباحثين تحديد المجالات الأساسية للأداء في الربحية والحصة السوقية والإنتاجية وتطوير الأفراد ورضا العاملين، ولكن مع التحديات الجديدة التي فرضها إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة ظهر مجال جديد للأداء والمتعلق بالمسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة، وبالتالي محاولة الشركة التوفيق بين مراعاة الأبعاد الإقتصادية والبيئية والاجتماعية في آن واحد دون التفريط في أي واحد منها، ومنه ظهر ما يسمى بالأداء الشامل للمنشأة والذى من خلال تطبيقه سيتم تحقيق التوازن بين الهدف الأساسى للمنشأة والمتمثل في تعظيم الربحية للمساهمين والأهداف الأخرى المتمثلة في إشباع رغبات أصحاب المصالح الأخرى.

لذلك فإن تطورات الحياة الإقتصادية المتلاحقة أصبحت تحتم علي منظمات الأعمال ضرورة تعديل النموذج الإقتصادى التقليدي، المبني علي فلسفة تعظيم الربحية فقط، ليأخذ في الحسبان إلي جانب الإعتبارات الإقتصادية إعتبارات أخري إجتماعية وبيئية لم تكن تؤخذ في الإعتبار من قبل، فقد أوضح (Simnette,R.et al.,2009P.941) أن التقارير المالية اليوم لم تعد كافية لتحديد قيمة الشركات ويجب البحث عن قياسات جديدة غير مالية مثل تقارير الإستدامة من أجل تحسين مصداقية المعلومات المفصح عنها تمشيا مع الاهداف المعلنة.

وفي ظل تلك الآراء والاتجاهات أصبح لزاما علي مشروعات الأعمال أن تعمل علي مقابلة توقعات المجتمع ومتطلباته، وأصبحت منظمات الأعمال ملزمة – سواء من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الرأي العام- بالوفاء بأشكال مختلفة من مسئولياتها الاجتماعية والبيئية في حدود إمكانياتها، مع العمل في نفس الوقت علي إعلام الأطراف المعنية بأشكال ذلك الأداء الاجتماعى والبيئي والإفصاح عن نتائجه.

وفي ظل هذا المناخ العام، حدث نوع من الضغط الشديد علي المحاسبين والمراجعين للدخول في ذلك المجال، وتوالت الآراء منادية بضرورة أن تتضمن التقارير المالية المنشورة – إلي جانب الأداء الإقتصادى لمنظمات الأعمال – نتائج

أخري عن الأداء الاجتماعى والبيئي لها. لذلك يمكن القول أن مفهوم التنمية في معظم البلدان يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية:

1- حماية البيئة 2- النمو الإقتصادى 3-العدالة الاجتماعية

ويتضح من هذا المفهوم أن التنمية تعتمد إلى جانب الأداء الإقتصادى للشركات علي الإهتمام بالأداء الاجتماعى والبيئي للشركات حتى نصل إلي التنمية الشاملة علي مستوى جميع فئات المجتمع.

في ظل الفكر الحديث أصبحت الشركة شريكة في التنمية المستدامة حيث أنه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجب عليها مراعاة أبعاد أخرى منها حماية البيئة، العدالة الاجتماعية، كما أن الدمج بين تلك الأبعاد سوف يؤدى إلى تحسين الأداء الشامل للشركة ولما كانت جودة التقارير ترتبط بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمى التقارير المالية، كما تعد البنوك من أهم الوحدات الإقتصادية التي تسعى لإدخال مفهوم الإستدامة في أهدافها وأعمالها وذلك بسبب أهمية هذا القطاع في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الاقتصاد ككل وذلك من خلال تخصيص الموارد المتاحة لديها على مشروعات التنمية بشكل عام في الدولة، كما أن قطاع البنوك هو أكثر قطاع إلتزاماً بتطبيق معايير التنمية المستدامة الصادرة وذلك وفقا لمعايير الجودة، لذلك فهو أنسب قطاع لإختبار أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية فيها.

2- طبيعة المشكلة:

تسعى الوحدات الإقتصادية عامة والبنوك خاصة لإيجاد التوازن بين الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالى إدخال مفهوم الإستدامة فى أهدافها وإستراتيجياتها مما ينعكس على أنشطتها وعملياتها المختلفة، ومن ثم التأثير الإيجابى على أدائها وسمعتها وذلك فى ظل تغير إهتمامات أصحاب المصلحة، وتغير مؤشرات النجاح من وجهة نظرهم وجعل الإستدامة أحد مؤشرات نجاح وإستمرار وإستقرار البنك (Carnevale&Mazzuca,2014).

ووسيلة إعلام اصحاب المصلحة بالأداء عن أنشطة الإستدامة للبنوك هى الإفصاح عنه فى الوسائل المختلفة.

وتكمن مشكلة البحث في التعرف على المدى الذى وصلت إليه البنوك السعودية في تبنى الإفصاح عن أبعاد وبنود التنمية المستدامة، وأثر تبنى هذا المفهوم على جودة التقارير المالية لديها. لذلك فإن السؤال الأساسى للبحث هو:

"هل لتبنى البنوك السعودية مفهوم التنمية المستدامة إنعكاس وأثر على جودة التقارير المالية لتلك البنوك؟"

وبناءً عليه يمكن للبحث الإجابة على الأسئلة التالية:

1- ما هي درجة تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في قطاع البنوك؟

2- هل تطبيق البنوك لأبعاد التنمية المستدامة يأتي من الإلتزام بالقوانين أو التشريعات البيئية والاجتماعة التي تصدرها الدولة أم أنها نتيجة مبادرات طواعية تتبناها البنوك لتحسين مستوى الأداء الشامل لها؟

3- ما هي العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية؟

4- ما هي المقاييس البديلة لجودة التقارير المالية؟

5- ما هي العلاقة بين تطبيق أبعاد التنمية المستدامة وبين جودة التقارير المالية. (محاولة وضع إطار مقترح للعلاقة).

3- **هدف البحث:**

يتمثل الهدف العام للبحث في إختبار ما إذا كان الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة للبنوك سوف يساهم في زيادة جودة التقارير المالية أم لا.

ويتم ذلك من خلال:

1- تحليل وتقييم أبعاد التنمية المستدامة.

2- تحليل وتقييم جودة التقارير المالية من حيث المفاهيم المختلفة، العوامل المؤثرة في الجودة، معايير الجودة، مقاييس الجودة.

3- القيام بدراسة ميدانية لإختبار ما إذا كان الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة للبنوك السعودية سوف يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية لتلك البنوك.

4- أهمية البحث:

1/4 الأهمية العلمية:

لم تلقى الدراسات الخاصة بجودة التقارير المالية بالبنوك الإهتمام الكافى من جانب الباحثين في قياس الأبعاد الثلاثة للأداء الشامل وهى البعد الإقتصادى، الإجتماعى، البيئي مجتمعة، وتأثيرها على جودة التقارير المالية.

2/4 الأهمية العملية:

تطبيق الدراسة على قطاع البنوك يمثل أهمية كبرى لما لها من دور فعال ومؤثر في الاقتصاد القومى، ومساهماتها في التنمية الشاملة للدولة.

5- منهج البحث:

1/5 نموذج البحث:

في سبيل تحقيق هدف البحث فإن الباحث سوف يستخدم النموذج الايجابى Positive Model لمعرفة مدى افصاح البنوك السعودية لأبعاد التنمية المستدامة، وعلاقتها بجودة التقارير المالية.

2/5 أداة البحث:

سوف يعتمد الباحث في الدراسة الميدانية على الأساليب اللامعلمية إختبار كا^2(Chi-square) فى برنامج SPSS V.21 لتحديد مدى أثر الإفصاح عن بيانات وأبعاد التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية للبنوك السعودية.

3/5 وسيلة البحث:

سوف يعتمد الباحث على تحليل الدراسات السابقة، وذلك بالإستعانة بالمراجع العربية والأجنبية عند تناول الشق النظرى للبحث.

وعند إجراء الدراسة الميدانية فقد إعتمد الباحث على تجميع المعلومات من موقع أرقام لبيانات سوق المال السعودى فيما يتعلق بقطاع البنوك لتجميع بيانات الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة المنشورة، كذلك أعتمد الباحث على قائمة استقصاء لأخذ رأى عينة الدراسة فى تقييم خصائص جودة التقارير المالية للبنوك.

6- فروض البحث:

الفرضية الأساسية للبحث: "هناك أثر للإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة للبنوك السعودية على جودة التقارير المالية" ويمكن اشتقاق الفروض الفرعية التالية:

الفرض الأول: كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإجتماعى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

الفرض الثانى: كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد البيئى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

الفرض الثالث: كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإقتصادى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

الفرض الرابع: كلما زاد الإفصاح عن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة مجتمعة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

7- الدراسات السابقة:

المجموعة الأولى: دراسات تناولت أبعاد التنمية المستدامة

1- دراسة المعهد الياباني لسياسة البحث الصناعية JIPRI (2003) التي كانت بعنوان "**دراسة الأنشطة المتعلقة بالمسئولية الاجتماعية للشركات**" **Study of Corporate Social Responsibility Activities"**

وهى دراسة مسحية قام به المعهد الياباني لسياسة البحث الصناعية لعدد من الشركات اليابانية، هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير تطبيق المسئولية الاجتماعية والأخلاقية على أداء الشركات اليابانية من أجل مساعدتهم في تطوير سياسات من شأنها تشجيع الشركات اليابانية على السعي وراء تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية والأخلاقية في كافة عملياتها.

بلغ عدد الشركات 30 شركة تم تحليل أدائها وفقا لحجم عملها وربحيتها وإمكانية نموها واستقرار إدارتها. وقد توصل المسح إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة إيجابية بين أداء الشركات اليابانية وتطبيقها لأنشطة المسئولية الاجتماعية والأخلاقية.

2- دراسة منصور إبراهيم السعايدة (2005) **وعنوانها "نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبى للأداء البيئي والإجتماعى"**.

وهى دراسة تحليلية انتقادية على شركة الأسمنت المساهمة العامة الأردنية.

استهدفت الدراسة بشكل رئيسى إقتراح نموذج مناسب لقياس الأداء البيئي والإجتماعى للمنشأة محل الدراسة والإفصاح عنه للجهات المعنية. لقد كان من نتائج الدراسة:

- تقديم الباحث مفهوماً أكثر دقة لكل من المسئولية الاجتماعية والبيئية.
- إن الإهتمام بمجالات الأداء البيئي والإجتماعى ستزداد مستقبلا.
- اقتراح الباحث ضرورة تبنى المبادئ الإسلامية كمفهوم مناسب لتفسير الدور البيئي والإجتماعى الملائم للمنشأة.

3- دراسة perrego, Kolk (2008)

ناقشت الدراسة العوامل المؤثرة على القرار الإختيارى بتوكيد تقارير المسؤلية الاجتماعية والبيئية والإستدامة، وبينت أن هناك فهم محدود للطلب على هذه الممارسات غير المالية للتدقيق وذلك بسبب حداثة هذه الممارسات، وشملت الدراسة أغنى 212 شركة من 250 شركة عالمية للاعوام 1999،2002،2005 . وأثبتت نتائج الدراسة أن الشركات العاملة فى الدول التى تهتم بأصحاب المصالح وذات أنظمة سياسية متفتحة أكثر ميلا لتبنى توكيد تقارير الإستدامة، وظهر ذلك أيضا فى الدول التى تكون الشركات فيها معززة بأليات سوقية ومؤسسية، كما أن إحتمال الاستعانة بشركات محاسبة كبرى لتوكيد تلك التقارير يكون فى الدول التى تركز على المساهمين وذات مستوى تطور تشريعى أقل.

4- دراسة رويدة حنا إبراهيم حداد (2009) تحت عنوان "**الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان/دراسة ميدانية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية في التقارير السنوية لعينة تكونت من 65 شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عمان.

لقد أظهرت نتائج تطبيق نموذج الإفصاح عن التقارير السنوية للشركات العينة ما يلى:

أ- هناك تفاوتا ملحوظاً بين الشركات في الإفصاح عن بنود المسئولية الاجتماعية، حيث أظهرت النتائج أن الشركة تقوم بالإفصاح فى المتوسط عن 13% من 37 بنداً من المعلومات التي تضمنها نموذج الإفصاح.

ب- أن مستوى إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية جيد بينما مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة الطبيعية منخفض بشكل ملحوظ.

ومن بين التوصيات التي قدمتها الباحثة ضرورة إهتمام الدولة بالمزيد من التفصيل من المتطلبات القانونية الخاصة بإفصاح الشركة عن المعلومات الاجتماعية بشكل عام وعن المعلومات البيئية بشكل خاص.

5- دراسة Simnett,et.al.,(2009)

تركزت الدراسة حول التوكيد على تقارير الإستدامة مقارنة عالمية، حيث بينت الدراسة أهمية تقارير الإستدامة على المستوى العالمى وذلك بالنظر اليها على إعتبارها بيانات منشورة غير مالية ذات هدف عام، وقام الباحثون بدراسة مقارنة بين مجموعة من الشركات بلغت 2113 شركة من 31 دولة، وهذه الشركات نشرت تقارير الإستدامة خلال الاعوام من 2002-2004. وقد قامت هذه الدراسة على أفتراض أساسى هو حاجة هذه الشركات لإعداد تقارير الإستدامة بسبب حاجتها لتعزيز مصداقيتها.

إضافة إلى علاقة هذه التقارير بطبيعة البيئة فى تركيزها على المساهمين فقط أو على أصحاب المصالح، وقد دعمت نتائج الدراسة الفرض الأساسى لها بأن الشركات تبحث عن تعزيز مصداقيتها كسبب أساسى لإصدار تقارير الإستدامة ، كما أكدت الدراسة على عدم أهمية الجهة التى تعد هذه التقارير إن كانت مدقق حسابات محترف أو غيره حيث وجد أن البلاد التى يوجد فيها إهتمام بأصحاب المصالح أكثر إحتمالا لإختيار مدققين محترفين لإعداد هذه التقارير أو توكيدها.

6- دراسة Lonnon et .al., (2011)

قامت هذه الدراسة بفحص تأثير تقارير الإستدامة الاختيارية بمعايير متعددة من المسؤلية الاجتماعة والممارسات الإدارية.حيث تم إستخدام بيانات 58 دولة للمقارنة، وأظهرت الدراسة ان المسؤلية الاجتماعة للشركات زادت أهميتها بعد تبني تعليمات تقارير الإستدامة التطوعية، كما أثبتت الدراسة بأن كلا من التنمية المستدامة وتدريب العاملين باتت من أولويات الشركات فى ظل مبادئ الحوكمة .ومن النتائج الإيجابية التى أبرزتها الدراسة نتيجة للتبني التطوعي لتقارير الإستدامة هو إلتزام الشركات بتطبيق الممارسات الأخلاقية وإنحفاض نسبة السرقات والفساد وإزدياد مصداقية الإدارة وذلك في الدول ذات الإلتزام بالقوانين ونشر تقارير الإستدامة .

7- دراسة (ابو زر ، 2011)

بينت الباحثة أن مفهوم الإستدامة يحظى في الوقت الحالي بأهمية خاصة في ضوء التطورات الإقتصادية والاجتماعة التي تشهدها مختلف الدول في العالم، أي أن قضايا الرعاية الاجتماعة وتطوير وتنمية المجتمعات لم يعد يقتصر علي الحكومات والمؤسسات الرسمية فقط، وعملت الباحثة على إبراز الخلفية لإعداد تقارير الإستدامة وتطوير هذه التقارير.

فضلاً عن بيان المصطلحات المختلفة لمفهوم تقارير الإستدامة، وتاريخ تقارير الإستدامة

والجمهور المستهدف لهذه التقارير، كما شملت الدراسة مجموعة من الأسئلة المرتبطة بمشاكل هذه التقارير، وبيان العلاقة بين تقارير الإستدامة والشفافية والإبلاغ المتكامل،

كما تم توضيح تجارب لعدد من الدول المتقدمة التي تبنت تقرير الإستدامة، وأيضاً تم بيان الواقع الحالي لتقرير الإستدامة في الأردن، ودور المحاسبين في دعم الإستدامة، وأهمية الموثوقية من خلال التدقيق والخدمات التوكيدية، والمعيار العالمي لتقارير الإستدامة، ثم تقييم أثر الإبلاغ عن الإستدامة، وتوضيح مزايا تقرير الإستدامة، واستطلاع الآفاق المستقبلية للإبلاغ عن الإستدامة .

المجموعة الثانية: دراسات تناولت جودة التقارير المالية

1- دراسة Bhttacharya, U., et al., (2003)

تهدف الدراسة إلى الربط بين جودة التقارير المالية ودرجة الشفافية في تلك التقارير، وإعتبرت أن أهم مؤشر على جودة التقارير المالية هو قوة الربح المحاسبى في التعبير عن الربح الإقتصادى.

افترضت الدراسة أن الربح المحاسبى يساوى الربح الإقتصادى مضافاً إليه خطأ عشوائى أطلق عليه Opacity، أي عدم الشفافية.

حددت الدراسة ثلاثة عوامل تساهم في وجود الخطأ العشوائى هي: معايير المحاسبة، متابعة الإلتزام بالمعايير، ودوافع الإدارة. كما اعتمدت على ثلاثة مقاييس تدل على عدم شفافية التقارير المحاسبية هي: تمهيد الربح، تجنب الإعتراف الفوري بالخسائر، وإتباع سياسة هجومية في الإعتراف بالأرباح. تم دمج المتغيرات الثلاثة للوصول إلى مقياس مركب لعدم شفافية التقارير المالية.

وقد تم قياس المتغيرات المستقلة المؤثرة في جودة التقارير على النحو الآتى:

- متابعة الإلتزام بالمعايير وتم قياسها بعدد سكان الدولة لكل مراجع.
- معايير المحاسبة الدولية وتم قياسها بثلاث رتب: الرتبة صفر، تعبر عن الدول التي لا تطبق معايير المحاسبة الدولية ولا تعتمد عليها، الرتبة

واحد، تعبر عن الدول التي تعتمد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد معايير وطنية، والرتبة اثنين، تعبر عن الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية مع السماح ببعض التجاوزات لتتمشى مع النظم السائدة.

- لقياس حوافز الإدارة، تم تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى دول تطبق قواعد النظام العام، والثانية دول تطبق قواعد القانون الخاص.

خلصت الدراسة إلى أن متغير متابعة الإلتزام بالمعايير هو الذى له تأثير معنوى في تخفيض عدم شفافية التقارير المالية، بينما متغير معايير المحاسبة الدولية ومتغير حوافز الإدارة فلم يكن لأى منهما تأثير معنوى في تخفيض مقياس عدم شفافية التقارير المالية.

2- دراسة Naser, K. and R. Nuseileh. (2003)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم جودة المعلومات المفصح عنها في عينة من الشركات غير المالية السعودية المسجلة في سوق المال السعودى. وذلك من خلال المقارنة بين إفصاح الشركات قبل وبعد إصدار معايير المحاسبة السعودية.

تم تصنيف طبيعة المعلومات المفصح عنها في التقرير إلى ثلاث فئات:

- إلزامى Mandatory
- تطوعى مرتبط بإلزامى Voluntary related to mandatory
- تطوعى غير مرتبط بإلزامى Voluntary unrelated to mandatory

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تسوية كبيرة من متطلبات الإفصاح الإلزامى في جميع القطاعات الموجودة في الدراسة ماعدا قطاع الكهرباء.
- في مجال الإفصاح التطوعى سواء كان مرتبط أو غير مرتبط بالإفصاح الإلزامى، فقد أوضحت الدراسة أن المعلومات المفصح عنها إلزامياً أكثر من الحد الأدنى المطلوب بواسطة القانون، في حين أن مستوى الإفصاح التطوعى كان منخفضاً نسبياً.

3- دراسة Lantto, A., (2006)

تهدف الدراسة إلى معرفة ما إذا كان تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين الخاصة (Code-Law Country). حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوى على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية الامريكية المطبقة في هذه الدولة.

وقد تم إستخدام طريقة التحليل التجريبى من خلال ثلاثة إستبيانات تم توزيعها على كلا من المحللين الماليين والمراجعين الخارجيين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير إعداد التقارير المالية الدولية تكون ملائمة لإتخاذ قرارات توزيع الموارد الإقتصادية، وكذلك تكون موثوقة وذات إعتمادية عالية.

4- دراسة Beest, F., et al., (2009)

تهدف الدراسة إلى إستعراض العلاقة بين كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح، والتعرف على درجة الإتقان التي يمكن أن تمارس بها إدارة الأرباح، والتي قد تؤدى إلى صعوبة إكتشافها وخاصة من قبل غير المتخصصين. والواقع أن سعى المديرين لإخفاء ممارسة إدارة الأرباح يتم بهدف تجنب الآثار السلبية التي يمكن حدوثها للإدارة والشركة من ناحية، وأملاً في تحقيق المنافع المرغوب فيها- من قبل الإدارة- من ممارسات إدارة الأرباح من ناحية أخرى.

ولتحقيق ذلك تم تطوير وإختبار أداة قياس شاملة لتقييم جودة التقارير المالية من خلال تفعيل الخصائص بشقيها الخصائص الأساسية (الملائمة، الموثوقية) والخصائص الثانوية (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، الثبات)

وقد تم تقسيم الخصائص الثانوية إلى قسمين:

- المجموعة الأولى تمثلت في الخصائص التي ترى الدراسة أنها على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد محتوى معلومات التقارير المالية وتتضمن هذه المجموعة خاصيتى الملائمة وأمانة العرض.

- المجموعة الثانية فقد تمثلت في الخصائص التي ترى الدراسة أنه يمكن من خلالها تحسين منفعة القرار وهى تتضمن خصائص القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، والوقتية.

ولغرض تقييم جودة التقارير المالية فقد تم إعطاء درجة معيارية لكل عنصر من العناصر التي يتم من خلالها قياس كل خاصية، ومن خلال ذلك يتم الوصول إلى الدرجة النهائية لكل خاصية وبالتالي لكل الخصائص ولمستوى جودة التقارير المالية ككل، ونظراً لأهمية المجموعة الأولى من الخصائص فقد تم إعطائها وزن نسبى أعلى من خصائص المجموعة الثانية.

تم بناء (21) مؤشر بالإعتماد على الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية لدراسة مدى مقابلة التقارير المالية لكل من هذه الخصائص الثانوية وذلك بشكل منفصل تارة وموحد تارة أخرى.

وتمثلت عينة الدراسة في 231 تقرير من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم لكلا من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهولندا لعامى (2004 ، 2007).

وفيما يختص بالعلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح، أوضحت الدراسة أن إدارة الأرباح تعتبر من أكثر القضايا التي لاقت إهتماماً كبيراً من قبل الباحثين في مجال المحاسبة والتمويل في السنوات الأخيرة. وقد يرجع السبب في ذلك لكون إدارة الأرباح تشمل العديد من الآثار السلبية، والأضرار المتوقعة على مستوى كل من الشركة والاقتصاد ككل. وكذلك فإن هناك دور فعال لآليات حوكمة الشركات في الرقابة على سلوك الإدارة المتعلق بإدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة هذه الأرباح.

وقد خلصت الدراسة أيضاً إلى أنه في الوقت الذى كانت توجد فيه علاقة عكسية بين إدارة الأرباح، ومدى استعانة الشركة بأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار قبل صدور قانون SOX، فإن هذه العلاقة أصبحت غير ذات أهمية بعد صدور القانون. وقد يفسر ذلك بأن المهام الإشرافية والرقابية الخاصة بمكاتب المراجعة الكبيرة على ممارسات إدارة الأرباح قد أصبحت من المهام

الأساسية لأعضاء لجنة المراجعة بالشركات. وخلاصة القول، أن آليات حوكمة الشركات– وخاصة دور لجنة المراجعة – تساهم بدرجة كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وجودة الأرباح بصفة خاصة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن أداة القياس المستخدمة في الدراسة صادقة وموثوقة في تقييم جودة التقارير المالية.
- تساهم الإدارة في تحسين تقييم جودة معلومات التقارير المالية وتعزيز الخصائص المنبثقة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس المحاسبة المالية الأمريكي.

5- دراسة على الزغبى، حسن الشطناوى، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الإفصاح والقياس المحاسبى في معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية وذلك من وجهة نظر فئة من مستخدمى المعلومات المالية العاملة في شركات الوساطة المالية في الأردن.

شملت متغيرات القياس المحاسبى المعايير التالية:

IAS 2 : المخزون IAS 36 :

اضمحلال الأصول.

IAS 16 : الممتلكات والمصانع والمعدات.IAS 38: الأصول غير الملموسة

IAS 23 : تكاليف الاقتراض.

أما متغيرات الإفصاح المحاسبى تشمل المعايير التالية:

IAS 1: عرض التقارير المالية. IAS 3: نصيب السهم من الأرباح

IAS 10: الأحداث بعد تاريخ قائمة المركز المالى.IFRS 8 : القطاعات التشغيلية.

IAS 24: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

أما جودة المعلومات المالية فشملت الخصائص الأساسية (الملائمة، التمثيل الصادق) والخصائص الثانوية لها (قابلية التحقق، التوقيت المناسب، قابلية الفهم).

وقد اختبرت الدراسة الفرض التالى:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتغيرات القياس المحاسبى في معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية.

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم إستبيان يحتوي على ثلاثة فقرات تتعلق بتغيرات القياس والإفصاح المحاسبى، وتم توزيع الإستبيان وإسترداده من عينة مكونة من (78) مفردة. وإستخدام الإحصاء الوصفى لوصف عينة الدراسة وإجابات العينة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير لتغيرات الإفصاح المحاسبى في معايير إعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية.
- لا يوجد تأثير لتغيرات القياس في معايير إعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية.

تتأثر قرارات مستخدمى المعلومات المالية بخصائص المعلومات المالية سواء كانت هذه الخصائص أساسية أو داعمة. وقد أوضحت دراسة Beest, F., et al., (2009) تقييماً عاماً لوسائل قياس جودة التقارير المالية في الجدول التالى:

جدول رقم (1)

نظرة عامة على أدوات القياس المستخدمة في

الدراسات السابقة لتقييم جودة التقارير المالية

	نماذج الاستحقاق	أبحاث (أدبيات) القيمة Value Literature	ملائمة عناصر محددة في التقرير السنوي	الخصائص الثانوية
الطريقة	فحص مستوى إدارة الأرباح كمقياس لجودة الأرباح	اختبار العلاقة بين عائد الأسهم وشكل الأرباح لقياس ملاءمة ومعلومات التقارير المالية وإمكانية الإعتماد عليها	اختبار عناصر محددة في التقرير السنوي بعمق	فحص مدى إستفادة القرارات من معلومات التقارير المالية بعد تفعيل الخصائص الثانوية
المزايا	السهولة النسبية لجمع البيانات اللازمة لقياس جودة الأرباح	• سهولة القياس نسبياً • يقدم رؤية عن القيمة الإقتصادية لأشكال الأرباح	• التركيز على جودة التقارير المالية • قياس مباشر لجودة التقارير المالية	• التركيز على جودة التقارير المالية. • القياس المباشر لجودة التقارير المالية
العيوب	• التركيز على إدارة الأرباح. • مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية. • صعوبة تقدير الاستحقاقات	• التركيز على جودة الأرباح • مقياس غير مباشر لجودة التقارير المالية • لا يقدم رؤية حول الحد الفاصل بين الملاءمة وإمكانية الإعتمادعلى المعلومات.	• التركيز فقط على العناصر المختارة • صعوبة القياس	• صعوبة التعامل مع معوقات القياس.

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ من الدراسات السابقة إهتمامها بجانب واحد فقط إما أبعاد التنمية المستدامة، وإما بجودة التقارير المالية كلا على حدة، الإ أن الدراسة الحالية تحاول الربط بين أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بجودة التقارير المالية وذلك فى البنوك السعودية، فى محاولة لإثبات مدى تاثير الإفصاح عن تلك الأبعاد على جودة التقارير المالية لتلك البنوك.

8- الإطار النظرى للبحث:

1/8 تعريف التنمية المستدامة: عرفت لجنة برونتلاند عام 1978 التنمية المستدامة على "أنها التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما". واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذى أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودى جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل" (أبوزنط،2005، ص23). وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية إقتصادية لفائدته والسعى إلى تحقيق إنسجام إجتماعى في المجتمع بغض النظر عن الإختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها" (رزيق،2002،ص3). وعرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعنى وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" (الرفاعى ،2006،ص24). وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضى بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أنسب ونشر القيم التي تشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل

معقول" (أبوزنط، عثمان، 2009، ص176). ومن التعاريف أنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهى ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الإقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهى تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهى تنمية تأخذ فى الإعتبار البعد الزمنى وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية" (الهيتى،2006، ص103).

كما عرفها البعض بأنها التقرير عن الأنشطة والأداء التى تقوم به المنشأت من ثلاثة أبعاد هي البعد الإقتصادى والبيئي والاجتماعى(Delfgaawu,T.,2000,p.68)

بالإضافة إلى كل التعاريف المقدمة أعلاه، فهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أنه أحد الباحثين يرى أنه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها (الهيتي،2006،ص103):

أ. أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشرى موصول فى أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء وعلى إمتداد المستقبل البعيد.

ب. أن هذه التنمية هي تنمية بإحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير إحتياجاتها.

ج. أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسى من الإحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعى مستويات الأستهلاك في كل مكان متطلبات الإستدامة على المدى البعيد.

د. أن الإحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد إجتماعياً وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الأستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئياً.

هناك من يرى أن عملية التنمية المستدامة يجب أن تتضمن تغيرا فى إستغلال الموارد المتاحة وتوجيه الإستثمارات والتطور التكنولوجى والتغير المؤسسي بما يتفق مع إحتياجات الحاضر والمستقبل، وعلى ذلك أصبحت التنمية المستدامة واحدة من

مفاتيح الإدارة الاستراتيجية الناجحة ووسيلة لتحقيق الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات(Zorio,A.et., 2013,p.486)

وفقا لمبادرة التقرير العالمية للمنظمة الدولية Global Reporting Invitation التي تساعد الشركات لتحقيق الإستدامة منذ عام 2001 وجد أن 95% من الشركات الكبيرة تقوم بإعداد تقارير عن ممارسات الإستدامة لديها وتحرص على الإفصاح عن هذه التقارير إلى جانب تقاريرها المالية، فهناك حاجة للربط بين الإستدامة كمفهوم وإستدامة الاعمال والتقرير عنها لما له من اثار إيجابية على الشركة والمجتمع الذى تعمل فيه ومبادرة لتحسين علاقتها بأصحاب المصالح(GRI,2013,p.7).

كما يرى مجلس الأعمال العالمى للتنمية المستدامة Council Sustainability Development:WBCSDأن تقارير الإستدامة هى وسيلة لتحديد ومعالجة المخاطر غير المالية المختلفة التى قد تواجه الشركة (قضايا الإستدامة)مثل حقوق الانسان والبيئة كما تؤدى الى زيادة قيمة الشركة لدى أصحاب المصالح خاصة المستثمرين وتعزيز لغة الحوار معهم على أساس من الشفافية والمصداقية(W BCSD,2016,p.21)

ومن خلال تحليل مختلف التعاريف المذكورة أعلاه، يتبين لنا أن ما تشمل عليه التنمية المستدامة هو:

1- التركيز على العنصر الإجتماعى، بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس المقدار من الموارد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.

2- تدمج التنمية المستدامة عنصرا ثانيا وهو الأخذ بعين الإعتبار طويل المدى. هذا العنصر كان مغفلاً تماماً في الممارسات الإقتصادية والاجتماعية التقليدية.

3- هناك تنسيق جديد بين المؤسسات الدولية العالمية والآفاق الوطنية. فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية (المنافسة).

4- من الضرورى وجود نوعين من التضامن:

- التضامن عبر الزمن: أي بين الأجيال والذى مفاده أنه يتعين الحماية والمحافظة على المصالح المستقبلية لهؤلاء الأجيال.

- تضامن خاص بالحاضر والذى يتعين من خلاله محاربة الفقر في الوقت الحالي.

5- إن أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة هي:

- ضمان النمو الإقتصادى: مستوى الراحة والرفاهية الذى يعيش فيه جميع أنحاء الدولة، وكذلك الأجيال المستقبلية.
- المحافظة على الموارد الطبيعية لأجيال المستقبل: لابد أن يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الإجتماعى والإقتصادى تستهلك مواد أولية أقل وكذلك أقل تلوثا.
- العمل على التنمية الاجتماعية في كل أنحاء العالم: بحيث يتم توفير إحتياجات الناس من العمل والغذاء والتعليم والطاقة والصحة وغيرها.

لذلك يرى الباحث أن التنمية المستدامة هي "النتيجة الحتمية لرغبة المجتمع على مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية إلى جانب البعد الإقتصادى، والغاية من ذلك هي تشجيع التوزيع العادل للثروات وحماية مستقبل وفوائد الأجيال المقبلة، وتتحمل مسئولية تحقيق هاتين الغايتين كل من الدول والشركات والأفراد".

2/8 أبعاد التنمية المستدامة:

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضرورى دراسة كل من أبعادها ومراحل تطورها وكذلك أهمية الإفصاح عن أداء التنمية المستدامة.

1/2/8 الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلى يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد" (أبوزنط ،وعثمان،2009،ص39). ويرى باحثون أخرون أن "أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوى التام ما بين الإقتصاد والبيئة والمجتمع" (وردم،2003،ص189). ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن "التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهى لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا

جوانب إقتصادية وإجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة" (أبوزنط ،وعثمان،2009،ص23). وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائى حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه كثيراً ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط، بل يشمل التركيز على إستراتيجية إدارية إقتصادية تتضمن منظوراً بيئياً واجتماعياً ومؤسسياً قوامه التنمية البشرية" (برنامج الامم المتحدة الانمائية،1990،ص18).

وأوضح (Hubbard, 2011)أن الأبعاد الرئيسية للإفصاح عن الإستدامة تتمثل فى الإفصاح عن الأداء الحالى والاستراتيجيات للأداء المستقبلى عن كل من الحوكمة، الإقتصاد، البيئة الموظفين، المستهلكين، الموردين، والمجتمع.

من هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي "تنمية بثلاثة أبعاد، الإقتصادى والإجتماعى والبيئى، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الإقتصادية والاجتماعية، وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر،

والجدول التالى يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم 2: الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الإقتصادى	البعد الإجتماعى	البعد البيئي
النمو الإقتصادى المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الإجتماعى	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجى
العدالة الإقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الإقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمى– الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35.

2/2/8 مؤشرات قياس الإستدامة

يمكن تلخيص المؤشرات المختلفة لقياس الإستدامة في الجدول التالى:

الجدول رقم 3: مؤشرات قياس الإستدامة

القضية	الإستدامة الإقتصادية	الإستدامة الاجتماعية	الإستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة إستخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية	تأمين الحصول على المياه النظيفة الكافية للاستعمال المنزلى والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الوطنى والإقليمى والتصدير	تحسين الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي المنزلى	ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضى والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في مواقع العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجيةوالأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافى والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول الإستخدام المستدام أو المثالى للأراضى والغابات والطاقة والموارد المعدنية	ضمان الإستخدام المستدام والمثالى للأراضى والغابات والطاقة والموارد المعدنية.
الطاقة	ضمان الإمداد الكافى والاستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللاستعمال المنزلى	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبى	خفض الآثار البيئية للوقود الحفرى على النطاق المحلى والإقليمى والعالمى والتوسع في تنمية واستعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الإقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادى في القطاعات الرسمية وغير الرسمية.

المصدر: باتر محمد على وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003، عمان، الأردن، ص 194.

وانطلقت الإستدامة فى البنوك من فكرة أن البنك لا يمكن أن يستمر بمعزل عن المجتمع وبالتالى يؤثر فى المجتمع ويتأثر به، وفى العقود الماضية كان إهتمام البنوك بالإستدامة ضعيفا ولكنه ازداد تدريجياً بسبب المردود الإيجابى على البنك من حيث تحقيق النتائج المالية المستهدفة وجودة سمعة البنك (Krasodomska,2015)

وتجدر الاشارة إلى أن سمعة البنك تمثل أحد أهم السمات التى يسعى البنك دائما للمحافظة عليها، وذلك لأن هذه السمعة هى التى تبعث الثقة لدى المتعاملين مع البنك، وبالتالى اذا فقد البنك السمعة الطيبة فقد كل شئ(Carnevale&Mazzuca,2014).

ويقوم تبنى البنك لمفهوم الإستدامة على أساس مراعاة التوفيق بين الجوانب الإقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، بحيث يتم تصحيح الاختلالات والسلبيات الناتجة من التركيز على الإعتبارات الإقتصادية فقط. وعندما تهتم البنوك بالإستدامة فإنها تحاول دائما توصيل رسالة لأصحاب المصلحة توضح فيها أنها تتبنى مفهوم الإستدامة فى أهدافها وخططها، ومن ثم فى عملياتها وأعمالها المختلفة، ووسيلة الإتصال الرئيسية فى ذلك هى الإفصاح المحاسبى عن الإستدامة وهذا ما يحاول هذا البحث الوصول اليه.

3/8 أهمية الإفصاح عن أداء الإستدامة للوصول الى قياس الأداء الشامل للوحدة:

وفقا للدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة فى البورصة المصريةعن أداء الإستدامة الصادر فى أكتوبر 2016 تتمثل أهمية ذلك الإفصاح في الآتي:

1- تحسين إمكانية الحصول على رؤوس الأموال

إن إدماج جوانب الإستدامة فى التقارير الدورية الخاصة بالشركات المقيدة سوف ينتج عنه أداء استراتيجي ومؤسسي أنسب، وسوف ينعكس ذلك بدوره على أداء تلك الشركات نحو تحسين عائدات الإستثمار والقدرة علي جذب رؤوس الاموال لاسيما التمويل طويل الأجل

2- الربحية والنمو

- خلق قيمة مالية للشركة من خلال توفير الفرص المناسبة لرفع الدخل وتخفيض التكاليف وإدارة المخاطر .

- التوصل إلى فهم أعمق لإحتياجات أصحاب المصالح مما يساهم في توجيه قرارات الإستثمار وتحفيز الأبتكار وكذلك تعزيز التمييز بين المنتجات المماثلة في إطار السوق التنافسية.
- تمكن أعمال إدارة الإستدامة وتقارير أداء الإستدامة الشركات المقيدة من التعرف على المخاطر من منظور متكامل ويمكنها من وضع استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر.
- تعزيز ممارسات الشركة في الكشف الطوعى عن بياناتها لأصحاب المصالح.

3- تعزيز السمعة الجيدة للشركات ورفع قيمة علاماتها التجارية

- يجب على الشركات أن تظهر إلتزاماً عن مسئوليتها في خفض الآثار السلبية على البيئة والمجتمع والاقتصاد.
- المساهمة في بناء السمعة الجيدة من خلال الإفصاح عن إشراك أصحاب المصالح في القرارات والمشاورات المعنية بدعم التنمية المستدامة.

4- تشجيع إشراك العاملين

يساهم مبدأ التنمية المستدامة فى وضع سياسات أنسب للموارد البشرية، ويساعد بشكل غير مباشر فى أرتفاع معنويات الموظفين وزيادة ولائهم.

4/8 ما هي الأهداف العالمية المقترحة للتنمية المستدامة وفقا لتقارير المنظمات الدولية؟

هناك اهداف عديدة توافقت عليها المنظمات الدولية كأهداف للتنمية المستدامة وهى:

الهدف1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان .

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاهية

الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 6: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8: تعزيز النمو الإقتصادى المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من إنعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود .

الهدف 12: تدعيم الاستهلاك و الإنتاج .

الهدف 13: إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14: الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية وإستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15:حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز إستخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

5/8 مسئولية الشركة أو البنك تجاه الإستدامة:

أوضح الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة الصادر عن البورصة المصرية فى أكتوبر 2016 مسئولية الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة فى التالى:

1-تحديد دقيق لأوجه الإستدامة المعنية بها الشركة

ينبغى على الشركة أن تضع أهداف واضحة لمؤشرات محددة للاستدامة يمكن قياسها، وأن تعلن عنها مع التأكد من أن تلك المؤشرات يمكن تتبعها داخل الشركة ومن قبل أصحاب المصالح على حد سواء.

2-توفير الموارد اللازمة لإجراء التغييرات المطلوبة

ينبغى تحديد الموارد التى من شأنها أن تدعم الجهود المبذولة من قبل الشركة لتحقيق الإستدامة، كما ينبغى أن تدرج فى الموازنة الخاصة بالشركة، وتشمل الموارد الأصول المالية والممتلكات والعاملين والمواد الخام والملكية الفكرية والعملاء.

3-تحديد المسئوليات والأدوار المرتبطة بها

يجب تحديد بوضوح المسئوليات التى تفوض إلى العاملين ووضع توصيفات لتلك المسئوليات مع إضافة مؤشرات الأداء الرئيسية .

4-وضع تدابير لتقييم مشاريع الإستدامة وقياس ما أحرزته من تقدم

تحديد مجموعة واضحة من المعايير التى تتضمن أجراءات سير نشاط الإستدامة وقياس أثرها ، وذلك سعيا لتقييم مشروعات دعم التنمية المستدامة ومدى تحقيق الأهداف المعتمدة.

5-تطوير تقارير الإستدامة وتحديد الأحداث الجوهرية

يسهم تطوير نماذج داخليةلإعداد التقارير ووضع إرشادات وخطط عمل وتحديد المسئوليات فى تيسير عملية جمع المعلومات وتحليلها وهذا بدوره يدعم عملية إعداد تقارير داخلية وخارجية .

6-تطوير خطة إشراك أصحاب المصالح

يعد إشراك أصحاب المصالح إلتزاماً واضحا لدعم الإستدامة ويساهم هذا الإجراء فى تحديد الأحداث الجوهرية لدى الشركة.

7-الإلتزام بالمشاركة فى المبادرات العالمية

يساهم هذا الإجراء فى صياغة إستراتيجية الإستدامة وتطوير خطط عمل فعالة لتنفيذ وتقييم أنشطة الإستدامة.

ويوضح الشكل التالى مسؤلية كل الأطراف المشاركة فى التنمية المستدامة

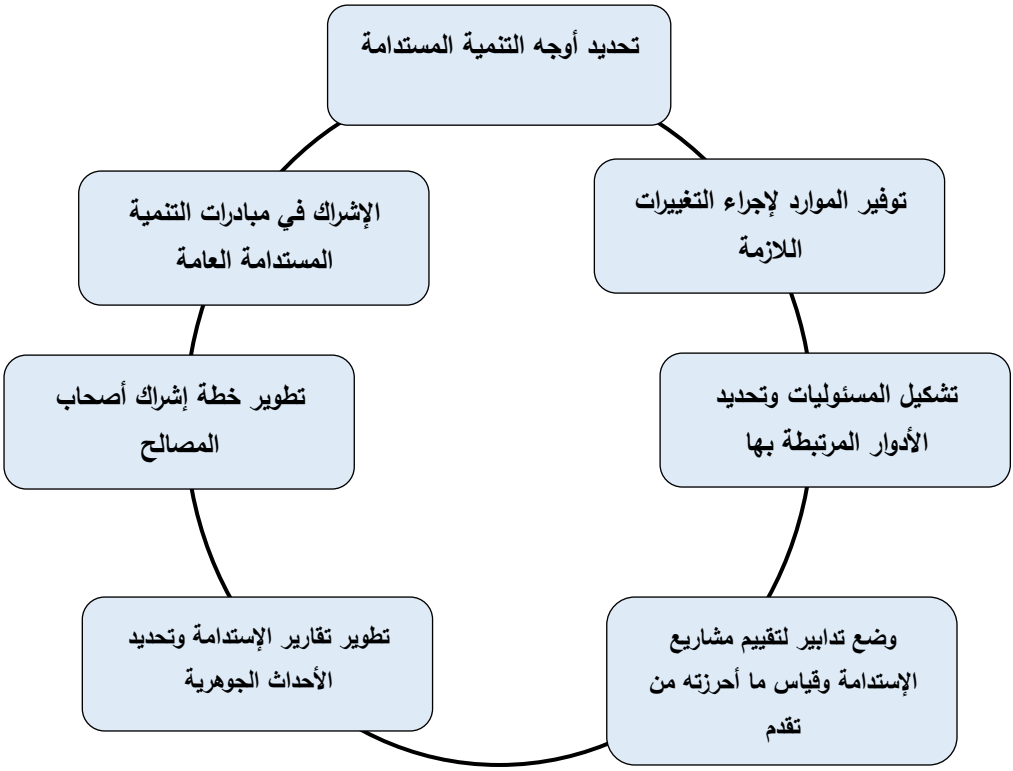

6/8 جودة التقارير المالية Financial Reporting Quality :

1/6/8مفهوم جودة التقارير المالية:

تعددت مفاهيم الجودة فى مجال التقارير المالية من وجهة نظر المنظمات المهنية والباحثين، فقد عرفها الأتحاد الدولى للمحللين الماليين Financial Analysts Federation على أنها:

- تعنى الوضوح والشفافية وتوفر المعلومات في التوقيت المناسب، في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأن الجودة تعنى مدى القدرة على إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف الحصول عليها (سامى، 2009).
- في حين يرى الشيرازى أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كى تكون مفيدة لتلبية الإحتياجات الضرورية لمستخدميها (الشيرازى ، 1990).
- في حين يرى خليل أن الجودة هي "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستثمرين (خليل ، 2003).
- هي الدقة في مدى قدرة التقارير المالية على نقل معلومات عن عمليات الشركة وخاصة التدفقات النقدية المتوقعة وذلك من أجل إبلاغ المستثمرين لإتخاذ قرارات رشيدة.(Verdi, 2006, P.101)

وهذا يتفق مع ما أصدره FASB في SFAS No.1 الذى نص على أن هدف التقارير المالية هو إمداد المستثمرين الحاليين والمستقبليين بالمعلومات المفيدة لإتخاذ قرارات إستثمار رشيدة وكذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

- هي مدى قدرة الأرباح المنشورة في الفترة الحالية على التعبير عن الأداء الإقتصادى وعكس المفاهيم المحاسبية الأساسية. (Yoon, 2007, P.5)
- كما عرفت جودة التقارير المالية على أنها: مدى صدق هذه التقارير، مدى سلامتها وخلوها من الأخطاء الجوهرية، مدى إمكانية الاعتماد عليها، مدى

ملائمتها لإتخاذ القرار، مدى سلامة عرض بنود تلك التقارير المالية، مدى الإفصاح في تلك التقارير (الإفصاح الكامل) والذى قد يتعارض مع التكلفة والعائد وقد يستند إلى الأهمية النسبية. (Geagon, 2009, p.154)

ويرى الباحث أن الجودة في التقارير المالية ترتبط بشكل رئيسى بمدى قدرة المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدمى تلك التقارير.

2/6/8 معايير جودة التقارير المالية:

يستطيع متخذ القرار الإعتماد على التقارير ذات الجودة العالية كأحد أهم مقومات إتخاذ القرار والتي يجب أن يتوفر فيها عناصر الملائمة والوقتية، والإفصاح الكامل أو الأمثل والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية: معايير قانونية، معايير رقابية، معايير مهنية، معايير فنية، والتي يمكن تناولها في عجالة كما يلى:

(ماجد أبوحمام، 2009، ص ص 58-59)

1- معايير قانونية : تسعى العديد من المؤسسات المهنية في الكثير من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الإلتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمى فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتسوية مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافى عن أدائها.(Grimm, 2009, p. 112)

2- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تتحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية

عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل وتقييم الأداء الإدارى ومدى الإلتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

3- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدى إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدى إلى رفع وزيادة الإستثمار. (Peter, 2003, P.388)

مما سبق يتضح أن معايير المحاسبة الدولية IAS قد تكون أقل جودة من المعايير الأمريكية (المعايير التي تطبقها الدولة) للأسباب الآتية:

- محدودية السلطة التقديرية للإدارة Limiting Managerial Discretion المرتبطة بالبدائل المحاسبية سوف تحد من مقدرة الشركة في التقرير عن القياسات المحاسبية التي تكون أكثر تعارضاً مع الموقف والأداء الإقتصادى.
- المرونة الداخلية في المعايير المبنية على أساس المبادئ تتيح فرصة كبيرة للشركة لكى تدير الأرباح ومن ثم تقلل من جودة المحاسبة.
- أن يكون تأثير السمات الخاصة لنظام التقارير المالية أكبر من تأثير المعايير نفسها ومن ثم تحد من أي تحسين في جودة المحاسبة الناتجة من الجودة المالية لمعايير المحاسبة. (Barth, et al., 2008, p.490)

3/6/8 ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية Value Relevance

يقصد بملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مدى قوة إرتباط المعلومات المحاسبية مع العائد أو سعر السهم السوقى. وهذا ما خلصت إليه دراسات كلا من (Barth, et al.,2008 p.486), (John, et al, 2008, pp. 16-17) , (Cohen, 2004, p. 55) حيث ركز الإطار النظرى المحاسبى على جدوى القرار من خلال توفير معلومات مفيدة لمستخدمى المعلومات المحاسبية. ولكى تكون المعلومات مفيدة

يجب أن تكون ملائمة وموثوقية، ولهذا تعتبر خاصية الملاءمة معياراً لقياس جودة المعلومات. كما تعتبر دراسة Amir وآخرون (1993) الدراسة الأولى التي استخدمت مصطلح value relevance أو الملائمة للقيمة والتي تعنى إلى أي مدى يستخدم المستثمرون المعلومات المحاسبية في قراراتهم الإستثمارية والتي يمكن قياسها من خلال العلاقة بين المعلومات المحاسبية، وسعر السهم، أو العائد على السهم. فعندما يعتمد المستثمرون إعتماداً كلياً على المعلومات المحاسبية في شراء أو بيع السهم فهذا يعنى أن هناك علاقة قوية تماماً بين المعلومات المحاسبية، وسعر السهم والعكس عندما لا يعتمد إطلاقاً على المعلومات المحاسبية في شراء أو بيع السهم.

وتعنى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية مدى قوة العلاقة بين سعر السهم، أو العائد والمعلومات المحاسبية. فأهمية الملائمة للقيمة كمقياس لجودة الأرباح تستند على فكرة أن الأرقام والمحاسبية ينبغي أن تفسر، أو توضح المعلومات المتضمنة في السعر، أو العائد. لذلك، فإن أهمية الملائمة للقيمة تنبع من قدرة الأرقام المحاسبية لشرح التباين في السعر أو العائد، فالأرباح التي لديها قوة تفسيرية (إحصائياً) مع السعر أو العائد يكون مرغوب فيها، أي أن الأرباح التي تفسر التباين في السعر أو العائد بشكل أكبر يعتبر هذا الربح ذات جودة أعلى، (الصادق، 1989، ص 55).

وقد ركزت بحوث ملائمة قيمة المعلومات على إختبار فائدة المعلومات المحاسبية لمستثمرى الأسهم، حيث تكون قيمة المعلومات المحاسبية ملاءمة إذا كان هناك إرتباط إحصائى بين الأرقام المحاسبية وقيمة السهم السوقى. (Marketm et al, 2003, p.365)

وقد حدد Francis and Schipper (1999) أربع تفسيرات ممكنة لدراسة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية والتي يمكن تفسيرها من وجهة نظرهما:

(1) التحليل الأساسى، (2) التنبؤ ، (3) المعلومات، (4) القياس.

النهج الأول: يتعلق ببحوث التحليل الأساسى في المحاسبة

حيث ينطوى التحليل الأساسى على تحديد القيمة الجوهرية للشركة دون الرجوع إلى السعر الذى يتم تداول أسهم الشركة به في سوق الأوراق المالية. وفقاً لهذا النهج، المعلومات المحاسبية تقود أسعار الأسهم للتغير من خلال تحديد القيم

الجوهرية خاصة فيما يتعلق بأسعار السوق التي انحرفت. وبعد ذلك ملائمة قيمة المعلومات يمكن قياسها من خلال قياس الأرباح الناتجة من تنفيذ استراتيجيات التداول على أساس المعلومات المحاسبية.

النهج الثانى: يرتبط أيضاً بالتحليل الأساسى، ولكن يأخذ وجهة نظر تنبؤية

حيث يركز على المتغيرات ذات الصلة التي يمكن إستخدامها في نموذج التقييم أو تساعد في التنبؤ بهذه المتغيرات، ولذلك تعتبر المعلومات المالية ذات قيمة إذا كان يمكن إستخدامها للتنبؤ في الأرباح أو التوزيعات أو التدفقات النقدية المستقبلية. ومعظم الدراسات السابقة في هذا المجال ركزت على التنبؤ بالأرباح. (سامى، 2009، ص 68)

النهج الثالث: يأخذ وجهة نظر معلوماتية

ووفقاً لهذا النهج تكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة في حال إستخدامها من قبل المستثمرين عند تحديد الأسعار، ففي ظل افتراض أن سوق الأسهم تتسم بالكفاءة، تستخدم العلاقات الإحصائية كمؤشرات حول ما إذا كان المستثمرون فعلا يستخدمون المعلومات عند إتخاذ القرارات الإستثمارية. وقد ركزت الدراسات في هذا النهج عموماً على فترات زمنية قصيرة، حيث الغرض منها هو دراسة رد فعل السوق عند إصدار التقارير التقارير المالية على مدى فترات زمنية قصيرة، مثلا أيام أو أسابيع حول موعد إعلان هذه التقارير، وتكون المعلومات المحاسبية ذات قيمة إذا كانت تنقل معلومات تعدل من توقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية للشركات، والتي تؤدى في نهاية المطاف إلى تغيير سعر السهم، وبالتالي تكون العوائد هي المقياس الطبيعى في مثل هذه الدراسات Beaver (2002). هذا النهج يعنى أن الملائمة للقيمة تقاس من حيث ردود فعل السوق على معلومات جديدة. وبعبارة أخرى، المعلومات المحاسبية تكون ذات قيمة إذا كان سوق الأسهم يتفاعل مع إصدار التقارير المالية. ولكن يجب ملاحظة أن الباحثون الذين اعتمدوا هذا النهج عادة ما يشيرون إلى الأرقام المحاسبية بأنها "محتوى المعلومات Information Content " بدلاً من إستخدام مصطلح "الملائمة للقيمةValue Relevance "

النهج الرابع: يتبنى وجهة نظر القياس

حيث يشير إلى وجود إرتباط إحصائى بين المعلومات المحاسبية وقيم السوق أو العوائد، وخاصة على مدى فترة طويلة، قد يعنى أن المعلومات المحاسبية المعنية ترتبط مع المعلومات المستخدمة من قبل المستثمرين. ووفقا لهذا النهج، فإن ملائمة قيمة المعلومات تقاس من خلال قدرة المعلومات المالية في التأثير على قيمة السهم. (الصادق، إبراهيم عبيد 2007، ص 23)

وتحت هذا النهج فإن مدى ملائمة قيمة المعلومات المالية تقاس من خلال قدرته على تلخيص المعلومات، بغض النظر عن المصدر، والتي تؤثر على قيمة حقوق الملكية. هذا التفسير لا يتطلب أن تكون المعلومات المالية هي المصدر الأسرع للمعلومات. لاحظ أن هذا النهج على النقيض من وجهة نظر المعلومات أي النهج الثالث، لا يفترض ان المستثمرين في الواقع يستخدمون المعلومات في البحث والدراسة، أو تلك المعلومات التي تكون في الوقت المناسب. بدلاً من ذلك يستند الاستدلال في النهج الرابع على فكرة أنه إذا كان عنصر المحاسبة (أو غيره من البنود) لديه علاقة موثوق بها مع مقياس السوق فإن مقياس المحاسبة سوف يستحوذ أو يجمع المعلومات التي تستخدم من قبل المشاركين في السوق لتحديد الأسعار أو العوائد.

ويلاحظ أن ملائمة القيمة هي مفهوم ديناميكى يعتمد على مجموعة من العناصر المتكاملة، والتي تتمثل في طبيعة كفاءة السوق، طبيعة المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية، الجوانب السلوكية للمتعاملين في الأسواق المالية، الفترة الزمنية، فعالية نموذج القياس المستخدم، من حيث نوعية المتغيرات وافتراضات النموذج وتفسير النتائج الإحصائية. (ممدوح صادق، 2012، ص 20)

وتقاس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية من خلال النموذجين التاليين:

1- نموذج السعر: أُستخدم لدراسة العلاقة بين سعر السهم (كمتغير تابع) والأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية (كمتغير مستقل) وهذا النموذج تم تقديمه من Ohlson (1995). حيث يصف النموذج القوة التفسيرية R^2 للعلاقة الإحصائية بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم في ضوء المعادلة التالية:

$$P_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 EPS_{i,t} + \beta_2 BVPS_{i,t} + e_{i,t}$$

حيث أن:

$P_{i,t}$: سعر السهم للشركة i في نهاية السنة المالية t. أي (القيمة السوقية لحقوق الملكية للشركة i في نهاية السنة t مرجحة بعدد الأسهم للسنة t).

2- نموذج كمية الإفصاح:

يبدو أن حالات الإخفاق التي حدثت لكثير من الشركات الرائدة في بعض من البورصات العالمية، كانت من أسباب تزايد الطلب على التوسع في الإفصاح عن أداء الشركات، الأمر الذى شكل ضغطاً على واضعى معايير المحاسبة ومن ثم معدى التقارير المالية لزيادة جودتها حيث جاءت التوصيات الصادرة عن هيئات وضع معايير المحاسبة لتؤكد على ضرورة الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح لزيادة جودة التقارير المالية.

وهذا ما إعتمد عليه الباحث عند اختبار أثر الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة (الإجتماعى، البيئي، الإقتصادى) على جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية. بالإضافة إلى ما سبق، هناك العديد من الأسباب التي تبرر تقييم كمية الإفصاح كجزء أساسى لتقيم جودة التقارير المالية، من أهمها ما يلى:

- أن الإفصاح المحاسبى سواء البنود المالية وغير المالية ، وجودته يلقى إهتماماً ملحوظاً من كافة الأطراف، خاصة واضعى معايير المحاسبة والمتعاملون في أسواق المال، وذلك لتأثيره على جودة التقارير المالية.
- إن زيادة مستوى الإفصاح المحاسبى تنعكس إيجابياً على جودة المعلومات المنشورة وتزيد من الثقة في الإعتماد عليها وتساعد المستخدمين في إتخاذ قرارات أكثر رشداً.

إن الشفافية تمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق جودة التقارير. (Eugene, 2003, P.119)

وفى هذا الصدد قدمت عدة نماذج تعتمد على كمية الإفصاح كأداة للحكم على جودة التقارير المالية حيث أستخدمت ذلك بعض النماذج والتي نعرض أهمها فيما يلى:

- نموذج Beattie, V., et al., 2004

هذا النموذج يعرف باسم BMF حيث يشير هذا النموذج إلى أن زيادة كمية المعلومات المفصح عنها من الممكن أن يؤدى إلى زيادة جودة الإفصاح ويقوم هذا النموذج على قياس العلاقة بين الكم النسبى للإفصاح الذى يشير إلى كم الإفصاح المرجح بالنسبة لخصائص الحجم ونوع الصناعة التي تنتمى إليها الشركة وأربعة أبعاد أساسية هي:

- الإنتشار وهو يشير إلى عدد الموضوعات الأساسية والفرعية المفصح عنها وفى هذا الصدد اعتمد النموذج على الموضوعات التي حددها تقرير لجنة Jenkins عام 1994.
- البعد الزمنى للمعلومات ويشير إلى المعلومات التاريخية والمستقبلية والمعلومات غير محددة الفترة.
- البعد المالى ويشير إلى المعلومات المالية وغير المالية.
- بعد نوع القياس ويشير إلى المعلومات الكمية والوصفية.

– نموذج Beretta, S., and Bozzolan, S., 2008

وهو يعرف باسم نموذج BB وهو يمثل تطويراً لنموذج BMF الذى تم الإشارة إليه في النموذج السابق ويشير نموذج BB إلى جودة الإفصاح بأنها ملائمة المعلومات المستقبلية لتحسين قدرة المحللين.

وقد تم تحديد عدد من الموضوعات الأساسية والفرعية الواجب الإفصاح عنها والتي تم الإعتماد في إختيارها على تقرير لجنة Jenkins في عام 1994 وأوضح النموذج أنه يمكن قياس جودة الإفصاح من خلال بعدين هما الكم النسبى الإفصاح وكثافة الإفصاح، وذلك كما يلى:

البعد الأول– الكم النسبى للإفصاح: ويقاس بالعدد النسبى للعناصر المفصح عنها والمرجحة بخصائص الحجم ونوع الصناعة مع بقاء العوامل الأخرى على حالتها حيث أن:

الكم النسبى للإفصاح = (أقصى قيمة لمؤشر الكم النسبى للشركات المرجح بالحجم ونوع الصناعة – قيمة مؤشر الكم النسبى للشركة) / أقصى قيمة لمؤشر الكمى النسبى للشركات – أقل قيمة لمؤشر الكم النسبى للشركات)

مع الأخذ في الإعتبار أن:

مؤشر الكم النسبى للشركة = الإفصاح الفعلى للشركة – الإفصاح المقدر

البعد الثانى– كثافة الإفصاح:

وتقاس كثافة الإفصاح بناء على قياس جانبين هما إتساع الإفصاح وعمقه كما يلى:

أ– إتساع الإفصاح:

ويقاس من خلال عاملين هما التغطية والإنتشار كما يلى:

التغطية = (عدد الموضوعات الأساسية والفرعية المفصح عنها) ÷ (إجمالي عدد الموضوعات الأساسية والفرعية الواجب الإفصاح عنها)

الإنتشار = (عدد المعلومات المفصح عنها في الموضوعات الفرعية) ÷ (الإفصاح الكلى للشركة) ÷ (عدد الموضوعات الأساسية والفرعية الواجب الإفصاح عنها)

إتساع الإفصاح = ½ (التغطية + الإنتشار)

ب– عمق الإفصاح:

ويتم قياس عمق الإفصاح عن طريق قياس ما يلى:

- عدد العبارات التي تحتوى على نوع القياس (كمية، وصفية/ مالية، غير مالية) لمعلومات الأداء المستقبلي للشركة.
- عدد العبارات التي تحتوى على إشارات (إيجابية أو سلبية) عن الوضع الإقتصادى الحقيقى للشركة.
- عدد العبارات التي تحتوى على مناقشات واقتراحات وتوقعات الإدارة بشأن مستقبل الشركة.

ويتم قياس أي من المعلومات السابقة من خلال قسمة عدد الجمل التي تحتوى على عمق الإفصاح = متوسط مجموع قياس المعلومات السابقة.

وعلى ذلك تقاس كثافة الإفصاح كما يلى:

كثافة الإفصاح = ½ (إتساع الإفصاح + عمق الإفصاح)

وبناء على ما سبق تقاس جودة الإفصاح بالمعادلة الآتية:

جودة الإفصاح = ½ (الكم النسبى للإفصاح + كثافة الإفصاح)

ومن عيوب هذا النموذج أنه افترض أن الشركات التي تفصح عن معلومات أكثر، تتمتع تقاريرها بجودة أعلى دون تقديم مبررات مقنعة على هذا الإفتراض، فقد

تفصح شركة عن معلومات أكثر ولكنها قد تفقد خصائص أساسية تعقد تقاريرها مواصفات الجودة (Li, 2011, P.76)

7/8 العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية

أوضحت إحدى الدراسات **(Bhatia&Tuli,2014)**أن الوحدات الإقتصادية تسعى جاهدة فى الوقت الحاضر إلى تفعيل الإفصاح عن الإستدامة، بسبب تعزيزه للشفافية وإظهاره للوحدة الإقتصادية بمظهر أخلاقى وإجتماعى مما يعزز العلاقات الجيدة مع أصحاب المصلحة. كما أن هذا الإفصاح يدعم قدرة الوحدة على تحقيق نتائجها المالية المستهدفة مما يعود بالإيجاب على ربحية هذه الوحدات ويؤدى ذلك لدعم كفاءة سوق المال بسبب تخفيض عدم التماثل فى المعلومات فى سوق المال.

وبالنسبة للبنوك فإنها تسعى دائما للحفاظ على سمعتها وصورتها أمام جمهور المتعاملين، لذلك أوضح (Islam&Mathews,2009) أن أحد مبررات الإفصاح عن الإستدامة للبنوك هو الحصول على السمعة الطيبة وشرعية العمل فى المجتمع، وأكد على ذلك أن بنك Grameen فى بنجلادش قام بالإفصاح عن الإستدامة بعد نشر تقرير مالى سيئ فى مجلة Wall Streets وذلك لتحسين صورته أمام المجتمع.

وقد أنتشر تقرير الإستدامة فى الوقت الحالى إنتشاراً واسعاً مقارنة بالفترات الماضية، حيث أوضح (Tiong&Anantharaman,2011) أنه فى الوقت الحاضر هناك العديد من الوحدات الإقتصادية وأيضا البنوك تصدر تقارير الإستدامة بشكل إختيارى، ويزداد ذلك فى الوحدات الكبيرة والمتعددة الجنسيات، وبناء على تقرير(KPMG,2008) فإن 80% من أكبر 250 وحدة إقتصاديةعلى مستوى العالم مسجلة فى(Fortune Global500) تصدر تقرير الإستدامة مقارنة بنسبة 50% من هذه الوحدات عام 2005، وعدد الوحدات التى تصدر هذا التقرير فى تزايد مستمر فى الحاضر بالرغم من أنه تقرير إختيارى(Araya,et al.,2014) .

ويختلف تقرير الإستدامة عن التقارير المالية فى عدة نقاط أهمها أن المدخل المستخدم فى التقارير المالية هو المدخل المحاسبى أما مدخل تقارير الإستدامة هو المدخل غير الكمى حيث لا توجد قيود ولا معايير محاسبية تحكمه. كما تحتوي التقارير المالية على معلومات مالية وإقتصادية، أما تقارير الإستدامة فتحتوي على السياسات والأنشطة الاجتماعية والإقتصادية والبيئية والإستراتيجيات المستقبلية، كذلك المعلومات التى تغطيها التقارير المالية معلومات تاريخية أما معلومات تقارير الإستدامة فإنها تغطى مدى أوسع حيث تغطى أحداثا تاريخية وحالية وأيضا ما يتوقع أن يحدث فى المستقبل تجاه الإستدامة (Carnevale & Mazzuca, 2014).

مما سبق نستنتج أن الوحدات الإقتصادية ومنها البنوك تسعى إلى تفعيل الإفصاح عن الاستدامة بسبب حاجة أصحاب المصلحة لهذا الإفصاح كأحد المتغيرات الهامة التى تساعد فى إتخاذ القرارات المختلفة، ولما له من الأثر الايجابى فى تحسين السمعة، ودعم الثقة لدى أصحاب المصالح فى هذه الوحدات وبالتالى دعم قدرة تلك الوحدات فى تحقيق النتائج المالية المستهدفة.

8/8 الخطوات المقترحة لإعداد تقارير الإفصاح عن الإستدامة

تتمثل تلك الخطوات في الاتي وفقا للدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة الصادر عن البورصة المصرية فى أكتوبر2016 :

1–دمج مفهوم الإستدامة في أعمال الشركة يتم ذلك من خلال الآتى:

أ–تحديد استراتجية الإستدامة التي ستتبعها الشركة .

ب–تحديدالإحتياجات السنوية من الموارد.

ج–إضفاء الصفة الرسمية للمسئوليات ووضع هيكل تقرير الإفصاح عن الإستدامة .

د–تحديد معايير التقييم .

هـ–تحديد معايير قياس الأداء لمتابعة أداء أنشطة الإستدامة .

و–تطوير خطة إشتراك اصحاب المصالح.

2– إشراك مجلس إدارة الشركة

هذا يمكن أعضاء المجلس من دمج المعايير التفصيلية لمبادئ الإستدامة في إستراتيجية أعمال الشركة والثقافة المؤسسية وممارسات التشغيل بما يدعم العائد المجتمعي وربحية الشركة علي المدي الطويل.

1- إشراك الاطراف أصحاب المصالح

هذا يؤثر علي القيمة السوقية للشركة، خاصة على القيمة غير الملموسة للشركة ،كما أن إشراك أصحاب المصالح في تحديد أولويات الإستدامة بالشركة يسهم في تسهيل التواصل مع الأطراف المختلفة مما يخلق ثقة متبادلة بينهم وبين الشركة .

9-الاطار المقترح

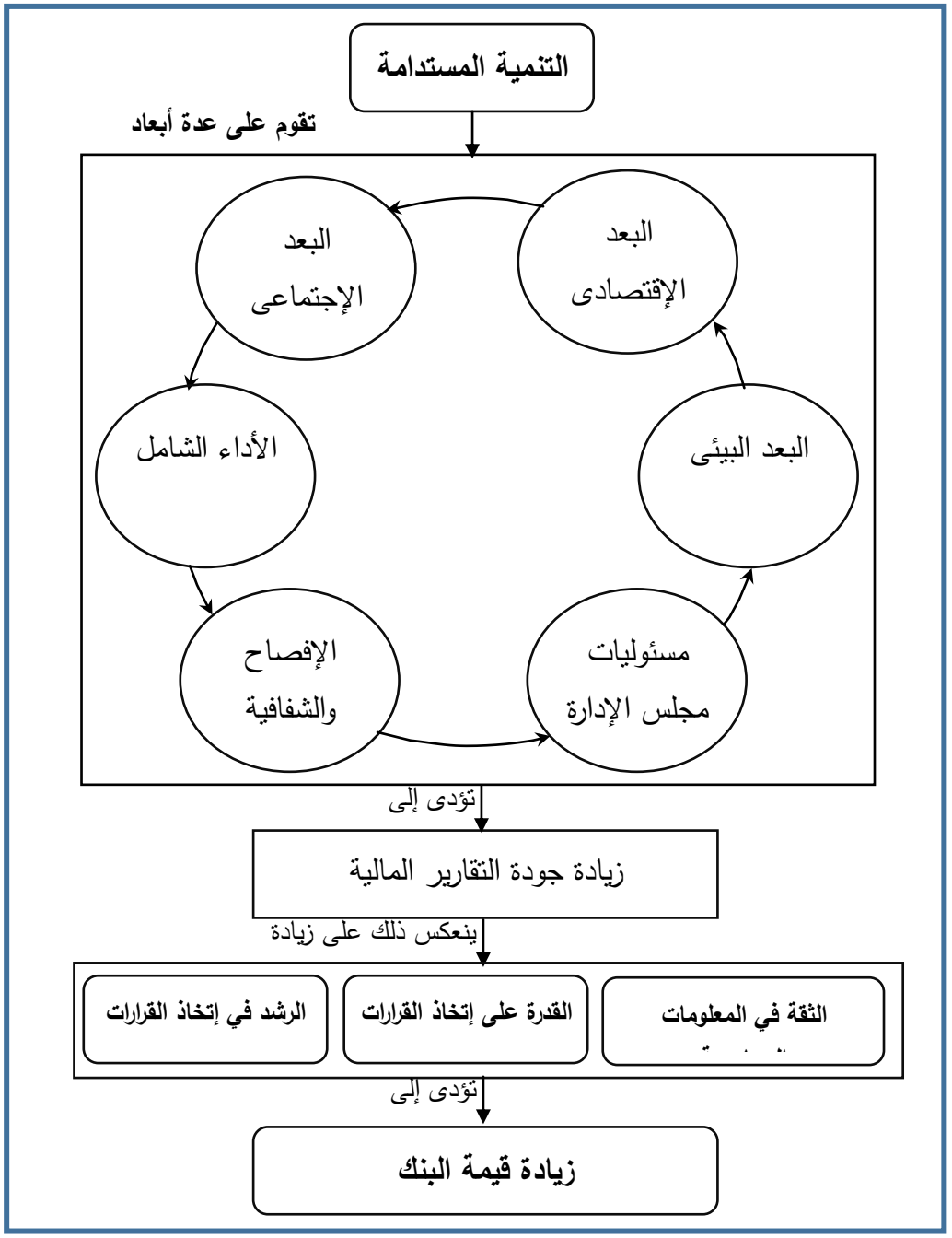

يتضح من الشكل السابق للإطار المقترح أن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد الإجتماعى، البيئي، الإقتصادى معا تحقق الأداء الشامل للبنك وهذا يتطلب أيضا أن تكون الإدارة مسئولة عن تلك الأبعاد الثلاثة معا وليس البعد الإقتصادى فقط، وأن تقييم الأداء يكون بناء على نتائج ممارسات البنك لتلك الأنشطة وهذا يتطلب الإفصاح والشفافية عن قيم تلك الأنشطة، وذلك كله سوف يؤدى إلى زيادة جودة التقارير المالية والثقة فى معلوماتها وبالتالى ترشيد إتخاذ القرارات مما يؤدى فى النهاية إلى زيادة قيمة البنك.

9- الدراسة الميدانية

يهدف هذا الجزء إلى إختبار فروض الدراسة من خلال بيانات فعلية من التقارير السنوية المنشورة للبنوك السعودية وفروعها خلال عام 2016 عن مدى الإفصاح عن أبعاد التنمية المستدامة على موقع أرقام لبيانات سوق المال السعودى ، كذلك تصميم جزء أستبيان عن خصائص جودة التقارير المالية لتلك البنوك وتحليل أراء المحاسبين فى البنوك السعودية عن طريق البريد الالكترونى لمواقع تلك البنوك والتواصل معهم.

ويتناول الباحث فى هذا الجزء الدراسة الميدانية التى قام بها لإستكمال الجانب العملى لهذا البحث من خلال النقاط التالية :-

- الهدف من الدراسة الميدانية.
- مجتمع الدراسة وعينة البحث.
- تصميم أداة البحث.
- خصائص عينة البحث.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة.
- التحليل الإحصائى للبيانات.
- نتائج التحليل الإحصائى وإختبارات الفروض.
- تحليل عام لنتائج الدراسة الميدانية.

1/10 الهدف من الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى إختبار فروض البحث بشأن أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية.

2/10 مجتمع الدراسة وعينة البحث

نظرا لأن الحل المناسب لأى مشكلة يجب أن يكون نابعا من إدراك الأطراف المعنية بالموضوع لهذه المشكلة لأنهم القادرون على تفهم هذه المشكلة وتحليلها لذلك فقد حدد الباحث مجتمع الدراسة فى المحاسبين فى البنوك السعودية، وتم إستلام 63 أستمارة من أصل 120 أستمارة تم ارسالها على البريد الالكترونى لتلك البنوك، أى بنسبة 52.5% وتم استلامها على البريد الإلكترونى للباحث.

3/10 تصميم أداة البحث

تم الإعتماد على البيانات الفعلية التى تم الإفصاح عنها الموقع الالكترونى لتلك البنوك عن أبعاد التنمية المستدامة وتم حساب متوسط نسبة الإفصاح لكل بنك عن كل بند من أبعاد التنمية المستدامة على حدى، وحساب متوسط الأبعاد الثلاثة مجتمعة لكل بنك(ملحق رقم 1)، كما أعتمد الباحث على أسلوب قائمة الإستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة عن خصائص جودة التقارير المالية (ملحق 2 قائمة الإستبيان) .

- أعتمد الباحث عند تصميم قائمة الإستبيان على مقياس ليكرت الخماسى لقياس إجابات أفراد العينة عن أسئلة الإستبيان كما يلى:-

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

10/4 أساليب التحليل الإحصائى المستخدمة

قام الباحث بإستخدام البرنامج الإحصائى (SPSS. Version 21)الاساليب اللامعلمية إختبار كا^2(Chi-square) لإجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية حيث يقوم الباحث بإختبار صحة الفروض عن طريق إجراء الإختبارات التالية:-

1- النسب المئوية لتكرار بيانات الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، إجابات أسئلة للإستبيان.

2- إختبار كا^2(Chi-square) لقياس الدلالة الإحصائية ، حيث تم إستخدامها نظرا لعدم توافر شروط إستخدام الاحصاء المعلمى فى متغيرات الدراسة وأهمها أن تكون موزعة طبيعيا.

3- يتم قياس الكفاءة الكلية للنماذج بحساب كل من :

أ- معيار Akaike Information Criterion (AIC)

$$AIC = -2\log L(\theta) + 2k$$

where

$L(\theta)$ = the likelihood of the candidate model given the data when

evaluated at the maximum likelihood estimate of θ

k = the number of estimated parameters in the candidate model

ب- معيار Schwarz Bayesian Information Criterion (S BIC)

$$SBIC = -2\log L(\theta) + k \log n$$

ويعتبر النموذج أنسب كلما قلت قيمة كل من SBIC،AIC

وقد قام الباحث بإجراء هذه الإختبارات عند مستوى ثقة 95% (مستوى المعنوية 5%).

5/10 التحليل الإحصائى للبيانات

قام الباحث بترميز البيانات وتكويد قيم المتغيرات كما يلى:-

ترميز البيانات

تم إعطاء رموز لمتغيرات الدراسة على النحو التالى :-

Y1: ترمز للمتغير التابع الأول والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو معلومات التقارير المالية للبنوك أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية.

Y2: ترمز للمتغير التابع الثانى والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهومعلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة تنبئوية عالية.

Y3: ترمز ترمز للمتغير التابع الثالث والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهومعلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة كبيرة فى المعلومات المرتدة.

Y4: ترمز للمتغير التابع الرابع والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهومعلومات التقارير المالية تجعل إتخاذ القرارات أكثر جودة.

Y5: ترمز للمتغير التابع الخامس والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

Y6: ترمز للمتغير التابع السادس والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات.

Y7: ترمز للمتغير التابع السابع والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو التقارير المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية.

Y8: ترمز للمتغير التابع الثامن والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو التقارير المالية توفر معلومات محايدة.

Y9: ترمز للمتغير التابع التاسع والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو التقارير المالية توفر معلومات قابلة للتحقق.

Y10: ترمز للمتغير التابع العاشر والمتعلق بخصائص جودة التقارير المالية للبنوك وهو التقارير المالية توفر معلومات تتصف بخاصية التمثيل الصادق للاحداث الإقتصادية للشركة.

اما المتغيرات المستقلة هى أبعاد التنمية المستدامة كما يلى:

X1: تشير عناصر البعد الإجتماعى الخاصة بالفرض الأول

X2: تشير عناصر البعد االبيئي الخاصة بالفرض الثانى

X3: تشير عناصر البعد الإقتصادى الخاصة بالفرض الثالث

X4: تشير عناصر الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة الخاصة بالفرض الرابع

6/10 خصائص عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفى

جدول رقم(4) يبين عينة البحث

الوظيفة	العدد	النسبة
محاسب مالى	42	66.7
مراجع لنظم المعلومات الإلكترونية	4	6.4
مراجع داخلى	6	9.5
رئيس قسم	3	4.7
مدير عام	2	3.2
مراقب عام	6	9.5
	63	%100

وتجدر الإشارة إلى أن 42 من المشاركين فى الاستقصاء (66,7٪ من إجمالي الردود) كانوا يعملون كمحاسبين ماليين، وأن أربعة من المشاركين فى الاستقصاء (6,4٪ من إجمالي الردود) كان يعمل كمراجع لنظم المعلومات الإلكترونية، بينما ستة من المشاركين فى الاستقصاء (9,5٪ من إجمالي الردود) كانوا يعملون كمراجعين داخليين، بينما ثلاثة من المشاركين (4,7٪ من إجمالي الردود) كانوا يعملون كرؤساء أقسام وأثنين من المشاركين كانوا يعملون كمراقبين

عموميين(3,2٪ من إجمالي الردود)، بينما ستة من المشاركين فى الاستقصاء (9,5٪ من إجمالي الردود) كانوا يعملون كمديرين عموميين. ومن ثم فإنه يمكن القول بأن عينة البحث تعد عينة ممثلة للهيكل الوظيفي فى البنوك السعودية (جدول رقم 4)

7/10 نتائج التحليل الإحصائى وإختبارات الفروض

تم إختبار فروض الدراسة وكانت نتائج الفروض على النحو التالى:-

1- نتائج إختبار الفرض الأول

الفرض الأول :- كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإجتماعى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

أولا :- نتائج إختبار Akaike's Information Criterion (AIC) ، Bayesian Information Criterion (BIC)

للمتغير المستقل الأول (عناصر البعد الإجتماعى X1)على المتغيرات التابعة والتى تمثل عناصر الجودة للقوائم المالية عند مستوى المعنوية 5% ، والجدول التالى(رقم 5) يوضح ذلك:-

Bayesian Information Criterion (BIC)	Akaike's Information Criterion (AIC)	المتغيرات التابعة لعناصر الجودة فى التقارير المالية
115.799	95.816	Y1
125.321	105.338	Y2
116.337	96.354	Y3
114.409	94.426	Y4
113.244	93.261	Y5
117.89	97.907	Y6
126.419	106.436	Y7
120.531	100.548	Y8
122.691	102.708	Y9
119.121	99.138	Y10

يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة Akaike's Information Criterion (AIC)هى عند Y5 وهى تمثل معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين عناصر البعد الإجتماعى وتقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.كما يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة (Bayesian Information Criterion (BIC Y5وهى تمثل معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين عناصر البعد الإجتماعى وتقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

ثانيا : نتائج إختبار (كا^2)

نتائج أختبار المعنوية (كا^2) عند مستوى معنوية5%بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل X1 عناصر البعد الإجتماعى بالجدول التالى(رقم 6)

المتغيرات التابعة	Wald Chi-Square كا^2
Y1	.065
Y2	.032
Y3	.015
Y4	.044
Y5	.031
Y6	.062
Y7	.030
Y8	.234
Y9	.0143
Y10	.012

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة معنوية عند مستوى 5% وبين عناصر البعد الاحتماعى للتنمية المستدامةX1 وذلك فى ظل البيانات المتاحة.

وبين Y2-Y3-Y4-Y5-Y7-Y9-Y10 أى أن العلاقة معنوية بين البعد الإجتماعى وبين معلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة تنبئوية عالية، ومعلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة كبيرة فى المعلومات المرتدة، ومعلومات التقارير المالية تجعل إتخاذ القرارات أكثر جودة ، معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، التقارير المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية، التقارير المالية توفر معلومات قابلة للتحقق، التقارير المالية توفر معلومات تتصف بخاصية التمثيل الصادق للأحداث الإقتصادية للبنك .وبناء على ما سبق يتم قبول الفرض الأول " كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإجتماعى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية".

2- نتائج إختبار الفرض الثانى

الفرض الثانى: كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد البيئى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

أولا: نتائج إختبار Akaike's Information Criterion (AIC) ، Bayesian Information Criterion (BIC)

للمتغير المستقل الثانى(عناصر البعد البيئي2 X)على المتغيرات التابعة والتى تمثل عناصر الجودة للقوائم المالية عند مستوى المعنوية 5% ، والجدول التالى(رقم 7) يوضح ذلك:-

المتغيرات التابعة	Akaike's Information Criterion (AIC)	Bayesian Information Criterion (BIC)
Y1	101.024	117.011
Y2	106.847	122.834
Y3	108.952	124.938
Y4	101.024	117.011
Y5	101.024	117.011
Y6	101.386	117.372

المتغيرات التابعة	Akaike's Information Criterion (AIC)	Bayesian Information Criterion (BIC)
Y7	105.855	121.842
Y8	121.824	117.011
Y9	105.763	121.750
Y10	107.862	123.849

يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة Akaike's Information Criterion (AIC)هى عند Y5,Y4 وهى تمثل معلومات التقارير المالية تؤثر على جودة إتخاذ القرارات، معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين عناصر البعد البيئى وأثر معلومات التقارير المالية على جودة إتخاذ القرارات، وتقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.كما يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة(Bayesian Information Criterion (BIC هى عند Y5,Y4 وهى تمثل معلومات التقارير المالية تؤثر على جودة إتخاذ القرارات، معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين عناصر البعد البيئى وأثر معلومات التقارير المالية على جودة إتخاذ القرارات، وتقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.

ثانيا : نتائج إختبار (كا^2)

- نتائج أختبار المعنوية (كا^2) عند مستوى معنوية5%بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل X2 عناصر البعد البيئي بالجدول التالى(رقم 8)

المتغيرات التابعة	Wald Chi-Square كا^2
Y1	.707
Y2	. 422
Y3	.651
Y4	.420

المتغيرات التابعة	Wald Chi-Square كا^2
Y5	. 420
Y6	. 276
Y7	.477
Y8	. 458
Y9	.501
Y10	. 261

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة ليست معنوية عند مستوى معنوية 5% بين عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامةX2 وبين أى عناصر جودة التقارير المالية وذلك فى ظل البيانات المتاحة.

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرض الثانى :- كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد البيئى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

أى أن الإفصاح عن عناصر البعد البيئي ليس له تأثير قوى فى الحكم على جودة التقارير المالية للبنوك السعودية، وأن متخذى القرارات لايتأثروا كثيرا بالإفصاح عن البعد البيئي للتنمية المستدامة.

3- نتائج إختبار الفرض الثالث

الفرض الثالث: كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإقتصادى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

أولا: نتائج إختبار Akaike's Information Criterion (AIC) ، Bayesian Information Criterion (BIC)

للمتغير المستقل الثالث (عناصر البعد الإقتصادى3 X)على المتغيرات التابعة والتى تمثل عناصر الجودة للقوائم المالية عند مستوى المعنوية 5%، والجدول التالى (رقم 9) يوضح ذلك:

المتغيرات التابعة	Akaike's Information Criterion (AIC)	Bayesian Information Criterion (BIC)
Y1	101.618	114.941
Y2	100.478	113.809
Y3	105.318	118.640
Y4	102.972	116.295
Y5	102.973	116.295
Y6	98.677	111.999
Y7	98.174	111.469
Y8	100.458	113.780
Y9	100.414	113.736
Y10	106.427	119.749

يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة Akaike's Information Criterion (AIC)هى عند Y7 وهى تمثل التقارير المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية ، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين عناصر البعد الإقتصادى ودرجة الموثوقية فى معلومات التقارير المالية.كما يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة(Bayesian Information Criterion (BIC هى هى عند Y7 وهى تمثل التقارير المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية .

ثانيا : نتائج إختبار (كا^2)

نتائج أختبار المعنوية (كا^2) عند مستوى معنوية5%بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل X3 البعد الإقتصادى بالجدول التالى(رقم 10)

المتغيرات التابعة	Wald Chi-Square كا^2
Y1	.690
Y2	.029
Y3	.049
Y4	.830
Y5	.830

المتغيرات التابعة	Wald Chi-Square كا^2
Y6	.021
Y7	.010
Y8	.606
Y9	.022
Y10	.027

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة معنوية عند مستوى معنوية 5% بين عناصر البعد الإقتصادى للتنمية المستدامةX3 وذلك فى ظل البيانات المتاحة.

وبينY2-Y3-Y6-Y7-Y9-Y10 أى أن العلاقة معنوية بين البعد الإقتصادى وهو معلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة تنبئوية عالية، ومعلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة كبيرة فى المعلومات المرتدة، معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات، التقارير المالية توفر معلومات ذات موثوقية عالية، التقارير المالية توفر معلومات قابلة للتحقق، التقارير المالية توفر معلومات تتصف بخاصية التمثيل الصادق للأحداث الإقتصادية للبنك. وبناء على ما سبق يتم قبول الفرض الثالث " كلما زاد الإفصاح عن عناصر البعد الإقتصادى للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية".

- نتائج إختبار الفرض الرابع

الفرض الرابع: كلما زاد الإفصاح عن عناصر الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية.

أولا: نتائج إختبار Akaike's Information Criterion (AIC) ، Bayesian Information Criterion (BIC)

للمتغير المستقل الرابع (أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة مجتمعة4 X)على المتغيرات التابعة والتى تمثل عناصر الجودة للقوائم المالية عند مستوى المعنوية 5%، والجدول التالى(رقم 11) يوضح ذلك:

Bayesian Information Criterion (BIC)	Akaike's Information Criterion (AIC)	المتغيرات التابعة
116.567	99.248	Y1
120.934	103.615	Y2
127.681	110.362	Y3
116.075	98.738	Y4
114.851	97.532	Y5
104.719	87.400	Y6
128.392	111.073	Y7
119.472	102.154	Y8
109.390	92.071	Y9
125.500	108.181	Y10

يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة Akaike's Information Criterion (AIC)هى عند Y6 وهى تمثل معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات ، وهذا يشير الى قوة العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وأن معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات.كما يتضح من الجدول السابق أن أقل قيمة(Bayesian Information Criterion (BIC هى عند Y6 وهى تمثل معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات ، كماأن العلاقة كانت معنوية بين أبعاد التنمية المستدامة وبين معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة، معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات ، التقارير المالية توفر معلومات قابلة للتحقق وذلك عند مستوى معنوية 5%.

ثانيا : نتائج إختبار (كا^2)

نتائج أختبار المعنوية (كا^2) عند مستوى معنوية5%بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل X4 الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة بالجدول التالى(رقم 12)

المتغيرات التابعة	كا^2 Wald Chi-Square
Y1	.023
Y2	.033
Y3	.681
Y4	.020
Y5	.015
Y6	.003
Y7	.847
Y8	.047
Y9	.009
Y10	.230

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة معنوية عند مستوى معنوية 5% بين الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامةX4 وذلك فى ظل البيانات المتاحة.

وبينY1-Y2-Y4-Y5-Y6-Y8-Y9 أى أن العلاقة معنوية بين الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة ومعلومات التقارير المالية للبنوك أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية، معلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة تنبئوية عالية ، معلومات التقارير المالية تجعل إتخاذ القرارات أكثر جودة، معلومات التقارير المالية تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنك، معلومات التقارير المالية تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات، التقارير المالية توفر معلومات محايدة، التقارير المالية توفر معلومات قابلة للتحقق .وبناء على ما سبق يتم قبول الفرض الرابع " كلما زاد الإفصاح عن الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة كلما زادت جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية".

10- خلاصة البحث والتوصيات والمجالات المقترحة للبحوث المستقبلية

1/11 خلاصة البحث

تسعى الوحدات الإقتصادية عامة والبنوك خاصة لإيجاد التوازن بين الأهداف الإقتصادية والاجتماعة والبيئية، وبالتالى إدخال مفهوم الإستدامة فى أهدافها وإستراتيجياتها مما ينعكس على أنشطتها وعملياتها المختلفة، ومن ثم التأثير الإيجابى على أدائها وسمعتها وذلك فى ظل تغير إهتمامات أصحاب المصلحة، وتغير مؤشرات النجاح من وجهة نظرهم وجعل الإستدامة أحد مؤشرات نجاح وإستمرار وإستقرار البنك، ووسيلة إعلام اصحاب المصلحة بالأداء عن أنشطة الإستدامة للبنوك هى الإفصاح عنه فى الوسائل المختلفة، حيث أصبحت التنمية المستدامة من الممارسات الأساسية فى ثقافة الشركات والبنوك, وأصبحت التقارير لا تشير فقط إلى الأداء الإقتصادى للشركات وإنما شملت أيضاً إستخدام والتقرير عن المؤشرات البيئية والاجتماعة لتقييم التأثير الكامل لأنشطة البنك على المجتمع والبيئة التى تعمل فيها.

وفى ظل هذا المناخ العام، حدث نوع من الضغط الشديد على المحاسبين والمراجعين للدخول فى هذا المجال. كذلك ظهرت المطالبات الكثيرة بإعداد تقارير التنمية المستدامة خاصة فى ظل الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية فى العديد من البنوك الكبرى، كذلك ضرورة وجود توكيد على هذه التقارير غير الكمية من جهات مستقلة ومسئولة، ورغم ذلك لم تتضمن معايير التقارير المالى الدولية أو السعودية ما يلزم بالتقرير والإفصاح عن بيانات المسئولية الاجتماعة والبيئية حيث تعتبر فى معظم البلدان بيانات إفصاح اختيارى خاصة فى المملكة العربية السعودية وليس هناك إلزام بها، لذلك اقترح الباحث إطار لتضمين المسئولية الاجتماعة والبيئية ضمن مسئوليات الإدارة العليا فى البنوك لتطوير التقرير والإفصاح المحاسبى والشفافية فى البنوك السعودية ولجعل التقارير المالية أكثر شمولاً وجودة بإضافة البعد الإجتماعى والبيئى لها.

وقام الباحث بتحليل التقارير المالية للبنوك السعودية واتضح أن هناك تفاوت واضح بين البنوك فى التقرير والإفصاح عن بيانات المسئولية الاجتماعية والبيئية لأنها تعتبر بيانات إختيارية، وكذلك تفاوت أيضا فى الإفصاح عن بيانات الأداء الإقتصادى.

ووجد الباحث أن هناك علاقة معنوية بين الإفصاح عناصر البعد الإجتماعى وعناصر جودة التقارير المالية والتى تشمل تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنك وأن المعلومات تكون ذات قيمة تنبئوية عالية وقيمة المعلومات المرتدة عالية وذات موثوقية وقابلة للتحقق وتعبر بصدق عن الأحداث الإقتصادية للبنك، وكذلك علاقة معنوية بين الإفصاح عناصر البعد الإقتصادى وعناصر جودة التقارير المالية والتى تشمل أن المعلومات تكون ذات قيمة تنبئوية عالية وقيمة المعلومات المرتدة عالية وذات موثوقية وقابلة للتحقق وتعبر بصدق عن الأحداث الإقتصادية للبنك، ولكن لم يجد الباحث علاقة معنوية بين الإفصاح عناصر البعد البيئي وعناصر جودة التقارير المالية ،وكذلك وجد الباحث علاقة معنوية بين الإفصاح عن الأبعاد الثلاثة مجتمعة للتنمية المستدامة وبين عناصر جودة التقارير المالية للبنك والتى تشمل أن معلومات التقارير المالية للبنوك أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية، وأنها ذات قيمة تنبئوية عالية ، تجعل إتخاذ القرارات أكثر جودة ، تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للبنك ، تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات ، توفر معلومات محايدة، توفر معلومات قابلة للتحقق، وهذا ما يؤيد الإطار المقترح لتضمين المسئولية الاجتماعية والبيئية ضمن مسؤليات إدارة البنوك السعودية لكى تصبح بيانات إلزامية يجب أن تقرر وتفصح عنها البنوك مما يحسن من قيمة البنوك وزيادة جودة التقارير المالية لهذه البنوك، وبالتالى تنشيط سوق رأس المال وزيادة التنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى.

2/11 توصيات البحث:

1- ضرورة إعطاء مزايا ضريبية للبنوك التى تقوم بالتقرير والإفصاح عن أداء التنمية المستدامة.

2- إعداد قائمة تصنف فيها البنوك حسب مستوى أدائها للتنمية المستدامة وتنشر فى سوق رأس المال حتى يعطى تقييم أعلى للبنوك المرتفعة الأداء فى أنشطة التنمية المستدامة.

3- ضرورة وضع مؤشر للتنمية المستدامة للبنوك وإعطاء البنوك ذات المؤشر الأعلى مزايا إئتمانية كبيرة .

3/11مجالات مقترحة لبحوث مستقبلية

يقترح الباحث إجراء المزيد من الدراسات يتعلق بالآتى:

1-اجراء دراسة مقارنة بين الدول عن مدي الإفصاح عن أداء أنشطة الإستدامة.

2-أثر الإفصاح عن أنشطة الإستدامة علي الأداءالمالي للشركات.

3-أثر الإفصاح عن أنشطةالإستدامة على درجة التحفظ المحاسبي .

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية

1- أبوزر، عفاف اسحاق، (2011) " الابلاغ المالى والإستدامة: واقع وافاق –المؤتمر العلمى المهنى الدولى التاسع–جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين بعنوان: تطوير بنية التقارير المالية فى أعقاب الازمة المالية العالمية،28–29 سبتمبر، عمان الاردن.

2- أبو زنط، ماجدة وغنيم، عثمان محمد .التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلةالدراسات والعلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن،36، العدد 1، يناير 2009.

3- أبو زنط، ماجدة .قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الانسانية، العدد الاول، المجلد 3،الاردن،2005.

4- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن .التنمية المستدامة في المنطقة العربية :الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، مجلة الشؤون العربية، العدد 125 ، دولة الكويت، سنة 2006.

5- الرفاعي، سحر قدوري، (2006)،" التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية : إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر، المنظمة العربية للإدارة – جامعة الدول العربية.

6- خليل، عطا الله هلالى، محمد جمال، (2003)،"نموذج مقترح لدعم إتخاذ القرارات الإدارية فى إطار علاقة لجان التدقيق بالتحكم المؤسسى"بحث مقدم فى المؤتمر المهنى الخامس: التحكم المؤسسى واستمرارية المنشأة، جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان 24–25سبتمبر.

7- الشيرازى، عباس مهدى، (1990), "نظرية المحاسبة", دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

8- الصادق، زكريا محمد، (1989) "تطور بحوث المحاسبة فى علاقتها بمناهج البحث العلمى" مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، العدد الاول، السنة التالسعة.

9- الصادق، زكريا محمد، إبراهيم السيد عبيد، (2007) "قياس شفافية الإفصاح فى التقارير المالية المنشورة–دراسة ميدانية على الشركات المتداولة فى السوق المصرى"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة فى ظل التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية، كلية التجارة –جامعة القاهرة.

10- رزيق، كمال .التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد 25 ، السنة2002.
11- على الزغبى، حسن الشطناوى، (2012)"تأثير تغيرات معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية- دراسة ميدانية " مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة القصيم ، المجلد (5)،العدد(2).
12- ماجد أبو حمام، (2009)"أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبى وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة فى سوق فلسطين للاوراق المالية "رسالة ماجستير – الجامعة الاسلامية غزة.
13- مجدى محمد سامى، (2009)"دور لجان المراجعة في حكومة الشركات واثرها على جودة القواعد المالية المنشورة فى بيئة الاعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، العدد(2) مجلة رقم 46، يوليو 2009
14- ممدوح صادق الرشيدى (2012) "دراسة تحليلية لاساليب تقييم جودة التقارير "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة – جامعة سوهاج، المجلد (26) العدد الثانى ديسمبر
15- وردم، باتر محمد علي .العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى2003 .
16- برنامج الامم المتحدة الانمائية، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك، جامعة أكسفورد، القاهرة، وكالة الاهرام للإعلان.
17- الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية لأفريقيا- المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال أفريقيا، وضع وإستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب 16مارس 2001.
18- الدليل الاسترشادى لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الإستدامة الصادر عن البورصة المصرية فى أكتوبر 2016.

الرسائل الجامعية:

1- حداد، رويده حنا إبراهيم .الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان /دراسة ميدانية"، جامعة آل البيت، رسالة دكتوراه غير منشورة،2009.

2- السعايدة، منصور إبراهيم .نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعى، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005.

المراجع الاجنبية

-Amir,e.Harris T.,S. Venuti E.K.(1993)"A comparison of the Value – Relevance of U .S.GAAP Accounting Measures Using From 20-F Reconciliations. Journal of Accounting Resarch, vol 31,p.230.

- Araya,H.,Garrido,F.,(2014),"Sustainability Repopting in European Cooperative Banks:An Exploratory Analsis"Segundo Cuatrimestre,No.115,pp.30-56.

- Barth, M.E., Landsman, W.R. And Beaver, W.H. (2008). "The Relevance of the Value Relevance Literature for FinancialAccounting Standards Setting: Another View". **Journal ofAccounting and Economics**, 31: 77–104.

- Beattie,V. Mcinnes,W.and Fearnly,S.,(2004)"A methodology for Analysing and Avaluating Narratives in Annual Reports :A comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes , Accounting Forum,vol128,no.3,pp.205-236.

- Beaver,W.H., (2002),"An Accounting Revolution in Taiwan:Pearson Education."

- Beest,F.,G.,Boelens,(2009),"Quality of Financial Reporting : Measuring Qualitative Characteristics " Available From :http:/hdl.handle.net/2066/74896.

Beretta,S.and Pozzoian,S.,(2008),"QualityVersus Quantity: The case of Forward – Looking Disclosure "Journal of Accounting Auditing and Finance,vol.23,no.3.

- Bhatia,A.,Tuli,S.,(2014)," Ann Emprical Analysis of Sustainability Disclosure Pracices:Evidence from India and China"IIM Kozhikode Society & Management Review ,Vol.3,No,2,pp.135-148.

-Bhattacharya, U., Daouk,and M.Welker,(2003),"The World price of Earning Capacity "The Accounting Review , vol.78(3),pp.461-678.

- Carnevale,C.,and Mazzuca,M.,(2014)," Sustainability Report and Bank Valuation :Evedance from European Stock Markets "Business Ethics:A European Review,Vol.23,No.1,January,pp.69-90.

- Cohen,D.A.,(2004),"Quality Of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences"Northwestern University: united States- Illiois.p.104.

- Delfgaawu,T.,(2000),''Reporting on Sustainability Development : A preparer view", Auditing journal of Practice &Theory,vol.19,pp67-75.

- Eugene,A.I.,(2003),"Accounting Quality ,Auditing and Corporate Governance"Accounting Horizon,vol.17,p.117.
- Francis,J.S.K,(1999),"Have Financial Statements Lost Their Relevance?"Journal of Accounting Research,vol37,no.2,P319-352.
-Geagon,M.,(2009),"Evaluating Earnings Management with Derivatives and the Use of Accounting Accruals:A quasi experimental Approach"Walden University:United States-Minnesota.p.140.
- Grimm,S., (2009),"The Role of Accounting Quality in Securities Class Action Lawsuits" Minnesota University:United States-Minnesota.p.110.
- Hubbard,G., (2011),"The Quality Of The Sustainability Reports of Large International Companies: An analysis"International Journal of management,Vol.28,No 3,part 2sept,pp.824-848.
- Islam,A.,and Mathews,M.,(2009),"Grameen Bank,s Social Performance Discloure :Responding to a negative Assessment by Wall Street Journal in Late2001" Asian Review of Accounting,|Vol.17,no.2,pp.149-162.
- John,G., A.Kamran ,and H.Richard,(2008)"The Effects of International Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian Firms :A Retrospective Study" Journal of Contemporary Accounting &Economics,vol4,no.2.
-Kolk, A., and Perego, P., (2008)" Determinants of the Adoption of Sustainability Assurance Statements: An International Investigation (October
149) Business Strategy and the Environment9 Vol. 199 No. 39 20109 pp. 182-
198. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1284589.
- KPMG International,(2008)," International Survey of Corporate Responsibility Reporting"available at : http://www.kpmg.com.
- Krasodomska,J.,(2015),"CRS Disclsure in the Banking Industry :Emprical Evidance from Polanda "Social Responsibility Journal,Vol.11,No.2,pp.406-423.
-Lantto ,A.M.,(2006),"Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a code – Low Country ?" University of Oulu,Department of Accounting and Finance,Finland, vol.17.
-Li,W.,(2011),"Accounting Quality and Corporate Liquidity Management "The University of Texas at Dallas:Ann Arbor.p.74.
-Ioannou, I., and Serafeim, G., (2011) ,"The Consequences of

Mandatory Corporate Sustainability Reporting (March 309). Harvard Business
School Research Working Paper No. 11-100 . Available at SSRN:
http://ssrn.com/abstract1799589 or
http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1799589.
-Mark , L., (2003),"How Representative are Firms That are Cross – Listed in The United States ?An Analysis of Accounting Quality ."Journal of Accounting Research,vol.41,No 2,P.363.
-Naser,K. and R.Nuseiben ,(2003),"Quality of financial reporting :evidence from the listed Saudi nonfinancial companies. The International Journal of Accounting.38(1):pp.41-69.
- Ohlson,J.A.,(1995),Earnings, book values, and dividends in equity valuation. Contemporary Accounting Research,11(2):p.661.
-Peter,J.,(2003),"Discussion of How Representative are Firms That Are Cross-Listed in the United States ? An Analysis of Accounting Qualiy. Journal of Accounting Research.41(2):p.387.
-Simnett,R., Vanstraelen,A.,Chua,w.,(2009),"Assurance on Sustainability Reports :An International Comparison" The Accounting Review,vol.84,No.3,pp937-967
- Tion,P., and Anantharaman,R.,(2011),"An Examination of Sustainability Disclosures of ANZ,NAB and Westpac"Journal of Applied Finance ,Issue3,pp.12-16. .-Toms,M.,(2002),"Firm Resources , Quality Signals and Enviromental Reputation : Some United Kingdom Evidence" British Accounting Review,VOL.34.PP.257-282.- Verdi,R.S., (2006),"Financial Reporting Quality and Investment Efficiency ." University of Pennsylvania:United States- Pennsylvania.p.73.
- Yoon,S.,(2007)," Accounting quality and international accounting convergence". Oklahoma State University : United States-Oklahoma,p.106.
- Zorio,A., Benau,M.,Sierra,L.,(2013)," Sustainability Development and the Quality of Assurance Reports:Empirical Evidence ",Business Strategy& the Environment,vol,22,No.1,pp484-500.

Websites:

-Global Reporting Initiativ(G R I), 2013,The External Assurance of Sustainability .http//www. Global Reporting. Org.
-WBCSD, 2016,Generating Value from Extternal Assurance of Sustainability Reporting .http//www. WBCSD. Org.

ملاحق البحث

ملحق (1) بيانات الدراسة الميدانية

أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة التي تم قياسها على مستوى البنوك السعودية

ويشير رقم (1) إلى أن هذا البند تم نشره ورقم (0) إلى أن هذا البند لم ينشر فى التقارير السنوية لتلك البنوك عام 2016

		الرياض	الجزيرة	الفرنسي	العربي	سامبا	الراجحي	البلاد	ساب	استثمار	انماء	الاهلى
	البعد الإجتماعى											
1	بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعة	1	1	0	1	0	0	1	1	1	0	1
2	التبرعات الخيرية	1	0	1	1	1	0	1	0	1	0	1
3	المساهمة فى البرامج الاجتماعة	0	1	0	1	0	0	0	0	1	0	0
4	سياسة الأبحاث والتطوير	0	1	0	1	1	0	0	1	1	0	1
5	مواقع أنشطة البحث و التطوير	0	0	0	1	0	0	0	0	1	1	1
6	عدد العاملين في البحث و التطوير	1	1	1	0	0	1	0	1	0	1	1
7	مبررات تغيير الموظفين	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
8	المبالغ المنصرفة على التدريب	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1
9	نوع التدريب	0	1	0	1	0	1	0	1	0	0	1
10	نوعية الموظفين الذين تم تدريبهم	0	1	0	1	1	0	1	0	1	0	1
11	مدى استفادة العملاء من خدمات البنك	1	1	0	0	1	0	1	1	1	1	1
	متوسط نسبة الإفصاح عن البعد الاحتماعى	.45	.81	.27	.72	.45	.27	.54	.54	.72	.36	.81
	البعد البيئى											
1	المساهمة فى برامج حماية البيئة	1	0	1	0	1	0	1	1	1	1	1

		الرياض	الجزيرة	الفرنسي	العربي	سامبا	الراجحي	البلاد	ساب	استثمار	انماء	الاهلى
2	مدى الإلتزام بالجوانب البيئة	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1
3	تكاليف السلامة والتأمين فى البنك	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	متوسط نسبة الإفصاح عن البعد البيئ	1	.67	1	.67	1	.67	1	.67	1	1	1
	البعد الإقتصادى											
1	حصة السوق	1	1	0	1	0	1	1	0	1	0	1
2	معدلات السيولة	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	معدلات الربحية	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	معدلات التدفق النقدى	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1
5	القيمة السوقية للسهم	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	تحليل المنافسين	0	1	0	1	0	0	1	0	1	0	1
	متوسط نسبة الإفصاح عن البعد الإقتصادى	.83	1	.5	1	.67	.83	1	.67	1	.67	1
	متوسط الأبعاد الثلاثة مجتمعة	.7	.85	.5	.8	.65	.5	.7	.65	.85	.55	.9

ملحق (2)

استمارة إستبيان

أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية في البنوك السعودية – دراسة نظرية– ميدانية.

السيد الفاضل المكرم/ نحيطكم علماً بأننا نقوم بدراسة عن أثر الإفصاح عن أنشطة التنمية المستدامة على جودة التقارير المالية فى البنوك السعودية ، برجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق، ويتعهد الباحث أمام الله أن أجوبتكم علي أسئلة هذا الاستبيان سوف تظل سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي. شاكرا ومثمنا مجهوداتكم في دعم البحث العلمي بما فيه من مصلحة البلاد والعباد ، وجزاكم الله على حسن تعاونكم معي خير الجزاء.

الباحث دكتور / ياسر أحمد السيد محمد الجرف

أستاذ مساعد

قسم المحاسبة – كلية التجارة . جامعة طنطا

Email:y_elgarf@yahoo.com

معلومات عامة

تعريف التنمية المستدامة: عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الإعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهما". واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذى أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودى جانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"

مفهوم جودة التقارير المالية:

فقد عرفها الأتحاد الدولى للمحللين الماليين Financial Analysts Federation على أنها: تعنى الوضوح والشفافية وتوفر المعلومات في التوقيت

المناسب، في حين ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأن الجودة تعنى مدى القدرة على إستخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف الحصول عليها (سامى ، 2009).

في حين يرى الشيرازى أن الجودة هي مجموعة الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كى تكون مفيدة لتلبية الإحتياجات الضرورية لمستخدميها (الشيرازى ، 1990)

كذلك هي الدقة في مدى قدرة التقارير المالية على نقل معلومات عن عمليات الشركة وخاصة التدفقات النقدية المتوقعة وذلك من أجل إبلاغ المستثمرين لإتخاذ قرارات رشيدة.(Verdi, 2006, P.101)).

بيانات عامة

ما هو المسمى الوظيفى لعملك الحالى بالبنك؟

❐ **محاسب مالى**	❐ **مراجع لنظم المعلومات الإلكترونية**
❐ **مراجع داخلى**	❐ **رئيس قسم**
❐ **مراقب عام**	❐ **مدير عام**

معايير جودة التقارير المالية:

برجاء وضع علامة (×) أمام الخانة التي ترون أنه تناسب آراءكم

	موافق جدا	موافق إلي حد ما	موافق	غير موافق	غير موافق علي الإطلاق
توافر معايير جودة التقارير المالية					
1- معلومات التقارير المالية للبنوك أكثر ملاءمة لإحتياجات مستخدمى المعلومات المحاسبية.					
2- معلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة تنبئوية عالية.					
3- معلومات التقارير المالية للبنوك ذات قيمة كبيرة فى المعلومات المرتدة.					

4- معلومات التقارير المالية للبنوك تجعل إتخاذ القرارات أكثر جودة.					
5- معلومات التقارير المالية للبنوك تساعد فى تقدير كمية وتوقيت وعدم التأكد الخاص بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
6-معلومات التقارير المالية للبنوك تكون متاحة فى التوقيت المناسب لإتخاذ القرارات.					
7-التقارير المالية للبنوك توفر معلومات ذات موثوقية عالية.					
8-التقارير المالية للبنوك توفر معلومات توفير معلومات محايدة.					
9-التقارير المالية للبنوك توفر معلومات قابلة للتحقق.					
10- التقارير المالية للبنوك توفر معلومات تتصف بخاصية التمثيل الصادق للاحداث الإقتصادية للبنك.					